آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية

أ.د. بدرية بنت محمد العتيبي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
dr.bmbm@hotmail.com

أ.د. عبد الونيس الرشيدي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
imamu.2020@yahoo.com

أ.د. مروه بنت محمد عتمان
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
mmetman@imamu.edu.sa

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية، وذلك من خلال تحديد مستوى حماية ضحايا العنف بهذه المرافق في المجتمع السعودي، وتحديد الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف فيها، ومعوقات حمايتهم، وترتيب آلياتها، بالإضافة إلى التعرف على أهم الممارسات العالمية والتجارب الرائدة في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لمعرفة آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في المرافق العدلية في المملكة العربية السعودية، وعلى عينة عشوائية من (٨٦) من الأخصائيين الاجتماعيين في المرافق العدلية في المملكة العربية السعودية. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي من خلال إجراء مقابلات مع عينة قصدية بواقع (١٥) خبيراً من أساتذة علم اجتماع الجريمة بثلاثة جامعات سعودية؛ وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بواقع (٥) أساتذة من كل جامعة، وتم تطبيق المقابلات المفتوحة التي تتفق وأهداف الدراسة عليهم. وقد أكدت نتائج الدراسة أن أهم الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين هي ضرورة ممارسة الأفراد لحقوقهم في إطار المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الفاعلة وتنمية روح الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل الأفراد المعنَّفين وإعادة دمجهم في المجتمع من خلال برامج وممارسات اجتماعية ونفسية فاعلة تساعدهم في التغلب على الضغوط النفسية التي يعانون منها جراء العنف الممارس ضدهم.

الكلمات المفتاحية: آليات– الحماية – ضحايا العنف – المرافق العدلية.

Abstract
The study aimed to identify the mechanisms for protecting victims of violence in justice facilities, by determining the level of protection for victims of violence in justice facilities in the Saudi society, defining the goals and strategic determinants for protecting victims of violence in these facilities, identifying obstacles to protecting them, and determining the arrangement of mechanisms of protection, in addition to identifying the most important international practices and pioneering experiences in the field of protecting victims of violence in justice facilities. The study relied on the social survey method by sampling, to know the mechanisms of protecting victims of violence in justice facilities from the viewpoint of social workers in justice facilities in the Kingdom of Saudi Arabia. The sample was random and consisted of (86) social workers in justice facilities in Saudi Arabia. The study also relied on the qualitative approach, by conducting open interviews that were consistent with the aims of the study with an intentional sample of (15) experts among professors in criminology in three Saudi universities; namely: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, King Saud University in Riyadh and King Abdulaziz University in Jeddah (5 professors from each university). The results of the study confirmed that the most important goals and strategic determinants of protecting victims of violence in justice facilities in the Saudi society from the point of view of academic experts are: the necessity for individuals to exercise their rights within a framework of social responsibility, active citizenship, developing the spirit of democracy and respecting other opinions, in addition to the need to rehabilitate and reintegrate violent individuals into the society through effective social and psychological programs and practices helping them to overcome psychological pressures they have been suffering of as a result of the violence practiced against them.
Key words: mechanisms - protection - victims of violence - forensic facilities.

مشكلة الدراسة

تتعدد صور العنف وأشكاله بين جميع الفئات في أي مجتمع من المجتمعات، إلا أن العنف ضد المرأة، وخصوصاً الزوجة، أصبح من الموضوعات التي اهتم بها الباحثون في مختلف العلوم الاجتماعية نظراً لأهمية المرأة ومكانة دورها في المجتمع باعتبارها ركناً أساسياً في أهم الوحدات الاجتماعية ذات التأثير المستمر في الحياة الاجتماعية وصلاحها في المجتمعات كافة.

وتشير معظم دراسات العنف ضد العنف إلى أسباب هذه الظاهرة وعواملها وآثارها واتجاهها، ففي نتائج دراسة المجلس القومي للمرأة (٢٠١٣م) التي تم تطبيقها على (١٣٥٠٠) امرأة في (٢٧) محافظة مصرية، تبين أن العنف الممارس ضد المرأة في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبة العنف الممارس ضد المرأة ٣٥,٣٪ في محافظات الوجه البحري، و٢٨,٧٪ في محافظات الصعيد.

وأظهرت نتائج دراسة منظمة الصحة العالمية (٢٠١١م) في عشرة بلدان معظمها من البلدان النامية بشأن صحة المرأة والعنف المنزلي في الفئة العمرية من ١٥-٤٩ سنة، أن ١٥٪ من السيدات في اليابان و٧٠٪ في أثيوبيا وبيرو يتعرضن لعنف جسدي وعنف جنسي مارسه ضدهن أزواجهن، كما أشارت نسبة ٢٨٪ من النساء في تنزانيا و٣٠٪ في المناطق الريفية من بنجلاديش و٤٠٪ في جنوب أفريقيا و٢٤٪ في بيرو إلى تعرضهن للعنف الجنسي.

كما كشفت نتائج دراسة المغربي (٢٠١٢م) أن ٥٥٤٢ امرأة مغربية تعرضن لأنواع مختلفة من العنف خلال عام ٢٠١٢م، وتمثلت حالات العنف في: حالات قتل، وحالات انتحار، وعاهات مستديمة، واغتصاب زوجي، وامتهان دعارة نتيجة للعنف،

وحالات إجهاض.

وكشفت البيانات التي عرضتها الحكومة الهندية على المحكمة العليا بنيودلهي عن أرقام مفزعة تتعلق بممارسة العنف ضد المرأة حيث سجلت ١٠٤٩٣ حالة عام ٢٠١٣م مقارنة مع ٦٠٦٤ حالة في عام ٢٠١٢م (جريدة الوطن المصرية، ٢٠١٣م).

ومن خلال دراسة ميدانية لإحدى مستشفيات الرياض، اتضح أنه يستقبل حالة عنف زواجي كل خمسة أيام على الأقل، مشيرة إلى أن متوسط سنوات الإيذاء والاعتداءات كانت تزيد على ٧سنوات وأن ٢٥٪ من ضحايا العنف كن حوامل (جريدة الرياض، ٢٠٠٨م).

كما أكد تقرير للأمم المتحدة عن أشكال العنف ضد المرأة حول العالم (٢٠١٣م) أن تكاليف معالجة العنف تتعدى في الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨ مليار دولار؛ أي حوالى٤,٣ مليار يورو سنوياً، وفي أستراليا تصل هذه التكاليف إلى ١٣,٦ مليار دولار سنوياً.

وفي دراسة منظمة الصحة العالمية (٢٠١١م) أشارت نتائجها إلى أن تكاليف العنف ضد المرأة في كندا تقارب ١,١ مليار دولار، وفي أوغندا بنحو ٢,٥ مليون دولار أميركي، وفي بريطانيا ٢٣ مليار جنيه استرليني في السنة أو ٤٤٠ جنيهاً لكل فرد من السكان، وهي مبالغ باهظة تكشف عن حجم الخسائر الهائلة الناجمة عن تلك الممارسات العنيفة ضد النساء حول العالم.

ولا شك أن ما يحدث من عنف وإيذاء ضد الأطفال والمرأة ظاهرة خطيرة في حياتهم تؤدي إلى احتمال فقدانهم الأمن النفسي في الأسرة، إذ تبين بعض الدلائل تعرض الطفل للخطر أو اضطراب ما بعد الصدمة؛ من أهمها: إبداء الانزعاج، أو التخوف من مكان ما أو شخص ما، أو إظهار العواطف بشكل مبالغ فيه، أو الشعور بعدم الارتياح، أو رفض العواطف الأبوية، وفيما يتعلق بالدراسية المفاجئة والهروب من المنزل وتعرض الطفل للاعتداء الجنسي من أحد الأشخاص والإحساس بالألم وسلوكيات تدمير الذات وتعاطي المخدرات والعجز عن الثقة في الآخرين.

وفي هذا السياق، يتم التعامل مع الأطفال في ضحايا العنف المجتمعي في فرنسا من خلال وحدة عدالة الأطفال، وهي جزء من برنامج الحماية والتفعيل المجتمعي، حيث تسعى وحدة عدالة الأطفال إلى حماية هؤلاء الأطفال، ورصد واقعهم بهدف توفير الحماية لهم من قبل المؤسسات المعنية وفقاً لمسؤولياتها. وتنشط الوحدة أيضاً على مستوى التشريعات والسياسات المتبعة في الوزارات والمؤسسات العاملة في حماية الطفل، وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات الخاصة بالقوانين المتعلقة بالطفل، والمشاركة في اجتماعات الخاصة بتطوير إستراتيجية وخطط وطنية لحماية الطفل بجميع فئاتهم، في سبيل الوصول إلى قوانين أكثر حماية للطفل، وأكثر توافقاً مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته، تمهيداً للوصول إلى نظام متكامل وعادل خاص بالأطفال.

وبالتالي، فلا بد من التعاون بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تضافر الجهود وإحكام دائرة التصدي للعنف بشتى أشكاله، وتخفيف أثره ومعالجة أسبابه، وذلك من خلال رصد مساحة زمنية كافية ومدروسة لطرح قضايا العنف والإساءة والإهمال من أجل التوعية بهذه القضايا ومناصرة حقوق المرأة والأطفال في الحماية والرعاية، والحرص على إعداد برامج إعلامية موجهة إلى عموم المجتمع، مع التركيز على

مؤسسات المجتمع المدني من أجل استنهاض الهمم والمسؤولية نحو مكافحة كل أشكال العنف ضد الأطفال، والحرص على تطوير آلية لمراقبة الجودة في تقديم الأعمال الإعلامية الموجهة للأسرة والمعنيين في هذا الشأن.

ويتمثل الهدف الأساس من سياسات الحماية الاجتماعية في تعزيز الوصول إلى الخدمات والموارد لدعم الأسر والفئات الضعيفة في التخفيف من المخاطر والحد من الضعف والعجز (Rebecca, 2001, p. 244)

وتزداد ظاهرة العنف الأسري في المملكة العربية السعودية بشكل كبير نظرا للمتغيرات المتلاحقة التي نعيشها، سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي، ونظرا لانتشار بعض القيم السلبية؛ كالمادية، والعنف، وضعف منظومة القيم الاجتماعية، مما يؤثر إيجابا على تزايد الحالات المعرضة للعنف سواء داخل الأسرة أم خارجها.

وتتعدد خصائص ضحايا العنف ما بين خصائص نفسية وأخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية وتعليمية، والتي سوف نتعرف عليها تفصيلا من خلال نتائج الدراسة.

وتهدف وزارة العدل في المملكة العربية السعودية إلى تطوير العمل في المرافق العدلية بشكل مستمر، وذلك باستمرار التنسيق والمتابعة مع الوزارة من أجل تسريع الإجراءات واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المُراجع والمستفيد للوصول بالخدمة العدلية إلى المستوى المأمول وفق الأنظمة والتعليمات.

وسعت وزارة العدل إلى التحول الرقمي العدلي في الوزارة بهدف تحقيق التميز في الخدمات، وتعزيز الكفاءة والفاعلية بما يخدم المستفيدين ويحقق التكامل وتوحيد المعايير للأنظمة والبنية التحتية والإجراءات المعمول بها في الوزارة تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠م) ومبادراتها في برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠م).

ومن مسارات التطوير في المرافق العدلية تطوير الإجراءات وهندستها واختصارها، إضافة إلى التحول الإلكتروني في أعمال الوزارة، وتطوير الجوانب التشغيلية والموارد البشرية، ورفع تصنيف القضاء وإبرازه محليا وعالميا، كما تعمل الوزارة على مشاريع عدة خاصة بالحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم، وتعكف على تطوير القضاء وفق مسارات عدة، منها ما هو متعلق بالتحول المؤسسي للمنظومة القضائية والبناء المهني للكوادر، وتعزيز قضاء التنفيذ، ورفع كفاءة خدماته وتسريعها، وتعزيز الأمن العقاري، ورفع كفاءة التوثيق العدلي وتيسير إجراءاته، وتطوير الأنظمة واللوائح العدلية، ومنها ما هو متعلق بإسهام الوزارة في تنفيذ ١٦ مبادرة ضمن برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠)، وذلك على غرار مبادرة "شمل" التي أطلقتها وزارة العدل لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة ضمن بيئة ملائمة للمحضونين وذويهم، إذ تقدم هذه المراكز خدمات إرشادية متكاملة من النواحي النفسية والتربوية والاجتماعية والقانونية لأهالي الأبناء، والتي غطت في الوقت الحالي ٥٠٪ من عدد المستفيدين بهدف تقديم المعونة للمحكمة في القضايا المنظورة للحالات التي تتطلب الإفادة عنها اجتماعياً ونفسياً، وتوفير بيئة تتحقق فيها عوامل الأمن والسلامة للعاملين والمستفيدين، بالإضافة إلى السعي للتخفيف من تدفق طلبات الرؤية والزيارة والحضانة على المحاكم ومراكز الشرطة حفظاً للمحضونين (وزارة العدل، ٢٠١٩م)، وكذلك مبادرة "تعريف" التي أطلقتها الوزارة بهدف نشر

الثقافة العدلية بين أفراد المجتمع وتعريفهم بحقوقهم الشرعية وواجباتهم، ضمن مبادرة "إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية" التي اعتُمدت ضمن مبادرات وزارة العدل في برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠).

وتعمل مبادرة "تعريف" على إيجاد خط تواصل فعّال مع أفراد المجتمع لبناء وإرساء الوعي العدلي وتسليط الضوء على آليات تطبيق العدالة ومجراها في المملكة العربية السعودية، والتعريف بالأحكام الشرعية، وذلك عبر وسائل عدة تأتي على رأسها وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والتطبيقات الإلكترونية، والمعارض التثقيفية، ونشر الثقافة العدلية لتمكين أفراد المجتمع عموماً من معرفة حقوقهم وواجباتهم في المرافق العدلية، إضافة إلى تبسيط شرح الخدمات العدلية والقضائية (وزارة العدل، ٢٠١٩م).

كما تتعدد آثار العنف النفسية وغيرها والمشكلات التي قد يواجهها الضحايا واحتياجاتهم خلال فترة الإجراءات القضائية مما يؤكد الحاجة لإيجاد آليات لضمان حمايتهم ودعمهم خلال فترة الإجراءات القضائية. ونظرا لعدم ملائمة التدابير الحالية للتعامل مع قضايا العنف الأسري مقارنة مع تطلعات المملكة العربية السعودية والممارسات العالمية، فإننا بحاجة إلى مجموعة من الآليات الفاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

من هنا يسعى الفريق البحثي إلى صياغة مجموعة آليات لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية من خلال تحديد طبيعة مشكلات ضحايا العنف في هذه المرافق، وتحديد العوامل المؤدية لمشكلات ضحايا العنف فيها، وتحديد سياسات الحماية الاجتماعية المقدمة للضحايا، بالإضافة إلى صياغة مجموعة آليات مقترحة لحمايتهم في المرافق العدلية.

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة

١) إثراء الجانب المعرفي المرتبط بالحماية الاجتماعية لضحايا العنف بشكل عام، ولضحايا العنف في المرافق العدلية بشكل خاص، وذلك من خلال تناول الإطار النظري للدراسة وأهم التجارب والممارسات العالمية في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

٢) ٢- قد تسهم هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري حول الإشكالية الرئيسة للبحث، وهي الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية، وذلك من خلال استقراء الواقع الفعلي لضحايا العنف في المرافق العدلية، والتعرف على طبيعة مشكلاتهم والعوامل المؤدية إليها وسياسات الحماية الموجهة إليهم.

٣) قد تسهم الدراسة في رفع مستوى الوعي لدى العاملين في المرافق القضائية من موظفين وقضاة تجاه العنف بشكل عام، وتجاه ضحايا العنف من الأطفال والزوجات والمسنين بوصفهم أكثر الفئات ضعفاً وتعرضاً للعنف بشكل خاص.

الأهمية العملية للدراسة

١) قد تسهم الدراسة في بناء وصنع آليات لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية تساعد الممارسين

على تحقيق الحماية الاجتماعية والنفسية والقضائية لضحايا العنف.

٢) قد تسهم هذه الدراسة في تشجيع وزارة العدل على بناء آليات منظمة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية من خلال توظيف نتائج الدراسة وتوصياتها.

أهداف الدراسة

يتحدد الهدف الرئيس من الدراسة في التعرف على آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية، وتتفرع من هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

١) تحديد مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.

٢) تحديد الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.

٣) تحديد معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.

٤) تحديد ترتيب آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.

٥) التعرف على أهم الممارسات العالمية والتجارب الرائدة في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

تساؤلات الدراسة

يتحدد التساؤل الرئيس في هذه الدراسة في: ما آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية؟ وتتفرع من هذا التساؤل مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

٢) ما الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

٣) ما معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

٤) ما ترتيب آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

٥) ما أهم الممارسات العالمية والتجارب الرائدة في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية؟

مصطلحات الدراسة

مفهوم الآليات

الآلية هي العملية المنهجية التي يتم من خلالها وضع الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق أهداف محددة وبصورة فعّالة والتي نسعى من خلالها إلى إحداث تغيير أو إصلاح أو تطوير في سياسات الحماية الاجتماعية (العاني وآخرون، ٢٠٠٤م، ص٨).

وتعرف الآليات إجرائياً بأنها:

١) العملية المنهجية التي يتم من خلالها وضع الإجراءات والخطوات اللازمة لتحقيق الحماية لضحايا العنف في المرافق العدلية، وذلك من خلال: (التمكين، والمدافعة، والتأهيل الاجتماعي، والمساندة الاجتماعية، وتفعيل الدور الإعلامي مع ضحايا العنف).

٢) تمكن من تحقيق أهداف التخطيط لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

مفهوم الحماية

تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل أو انقطاعه، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية للسكان على النحو المطلوب، بما

يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر (المصري وآخرون، ٢٠٠٧م، ص٣٧).

كما تعرف بأنها مجموعة السياسات والبرامج الحكومية أو الخاصة، والهادفة إلى التعويض عن انعدام الدخل من العمل أو انخفاضه إلى حد كبير، وتقديم المساعدة إلى الأسر ذات الأطفال وتوفير الرعاية الصحية والإسكان للمجتمع (حسن والزغل، ٢٠١٠م، ص٣١٨٩).

وتعرف الحماية إجرائياً بأنها:

١) مجموعة البرامج والإجراءات العامة الموجهة لرعاية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

٢) تتضمن تمكين قدرات ضحايا العنف وتعزيزها في المرافق العدلية.

مفهوم ضحايا العنف

الضحية مصطلح قديم قدم الإنسانية ذاتها بشكل لا ينفصم عن فكرة أو مبدأ الأضحية والقرابين وممارستها. وتنتمي هذه الفكرة إلى جميع الثقافات والأديان بصورها المختلفة. والدلالة اللغوية والاجتماعية لمفهوم الضحية هو الشخص المعرض للموت أو التعذيب من الغير أو الذي يقاسي من سوء المعاملة في بدنه أو ماله أو هو الذي يعاني من بعض الجور أو الأذى أو الحرمان أو الخسارة أو التعامل بسوء أو القهر والظلم (شقبر، ٢٠٠٥م، ص١٢-١٣).

والعنف هو صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهاب على السلطة السياسية بصفة خاصة لغرض معين، وقد يكون العنف عسكريا أو سياسيا، كما قد يكون فكريا؛ مثل: العنف الديني أو الثقافي. وعلى ذلك يقصد بالعنف كل مسلك يقطع مجرى الهدوء في الكون المادي أو الكون النفسي، والعنف مثل القوة يلزم أن يكون من شأن استعماله الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، فالعنف والإرهاب من المصطلحات المرتبطة والمقترنة ببعضها البعض (حسن، ٢٠٠٥م، ص٨٩).

ويعرف ضحايا العنف إجرائيا في الدراسة الحالية بأنهم:

مجموعة الأشخاص المترددين على المرافق العدلية في خمس مناطق رئيسة في المملكة العربية السعودية وفق الدراسة الحالية وهي (منطقة الرياض، والمنطقة الشرقية، ومنطقة مكة، ومنطقة الحدود الشمالية، ومنطقة عسير)، وتمارس ضدهم القوة البدنية لإنزال الأذى والضرر الجسمي والنفسي والمادي عليهم أو التدخل في حريتهم الشخصية ويصبحون في حاجة للحماية الاجتماعية.

وتعرف المرافق العدلية إجرائيا في الدراسة الحالية بأنها:

مجموعة المحاكم الشرعية التي تتبع تنظيمياً لوزارة العدل، كمحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية، والتي يلجأ إليها ضحايا العنف والأشخاص المراجعون والمترددون كطرف في دعوى مقامة في إحدى المرافق العدلية، للحصول على حقوقهم القانونية من الأشخاص المعنِّفين لهم وفق الأنظمة المتبعة في المملكة العربية السعودية، وتتحدد تلك المرافق في خمس مناطق رئيسة في المملكة وفق الدراسة الحالية وهي (منطقة الرياض، والمنطقة الشرقية، ومنطقة مكة، ومنطقة الحدود الشمالية، ومنطقة عسير).

النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة:

نظرية ثقافة العنف:

وهي نظرية تشير إلى أن العنف دلالة عن المعايير والقيم الثقافية القائمة في المجتمع؛ أي أن العنف استجابة متعلمة، وأن التعلم يحدث نتيجة لوجود ثقافة فرعية تحب العنف،

إذ إن هناك ثقافات تشجع على العنف، ومن ثم يتعلم أعضاء الأسرة أن العنف ضد الزوجة والأطفال مقبول، وتؤكد نظرية ثقافة العنف أن العنف سلوك مقبول من خلال التنشئة عن طريق وسائل الإعلام، وأن الأحداث الرياضية ومشاهدة برامج التليفزيون العنيفة وأفلام الكرتون تزيد جميعها من عنف المشاهد. وتتوافق هذه النظرية مع نظرية الصراع التي يؤكد أنصارها أن الصراع جزء حتمي من الحياة (Murray et al.,1985, p. 158-159).

ويرى أنصار هذه النظرية أنه من دون الصراع يتحطم المجتمع نهائياً، فإذا كان التغير الاجتماعي ضرورياً لنكون على مستوى حقائق الحياة العصرية، فالصراع حول هذا التغيير جزء من التكيف الذي يساعد على الانسجام مع تغيرات حقائق الحياة (Hanan, 1997, p. 49).

ويمكن تفسير العنف الموجه ضد الأطفال والمرأة والمسنين (كنماذج لضحايا العنف في المجتمع في الدراسة الحالية) في ضوء نظرية ثقافة العنف أنه نتاج لوجود ثقافة فرعية تحبذ العنف، إذ إن هناك ثقافات تشجع على العنف وترى هذا العنف ضد الأطفال والمرأة نوع من التنشئة الاجتماعية والشدة في التربية حتى لا ينحرفوا عن السلوكيات الاجتماعية المقبولة والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. ومن ثم يتعلم أعضاء الأسرة أن العنف ضد الزوجة والأطفال يكون مقبولاً اجتماعياً كنوع من الضبط الاجتماعي وإرساء بعض القيم.

نظرية العزو والإساءة:

تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بنظرية العزو لما تقدمه من أساليب لتفسير السلوك الإنساني ومعرفة أسبابه، وكذلك سلوك الآخرين وتصرفاتهم، وما تتضمنه من عوامل شخصية وغير شخصية، فأسلوب العزو لدى الفرد يغذي مظاهر الضبط الداخلي والخارجي لديه، مما يساعد في التعرف على خصائص شخصيته. وطبقاً لهذه النظرية، فإن المعارف الخاطئة لدى الفرد من قبيل المفاهيم المحرفة والمشوهة تزيد من احتمالية ظهور السلوك المسيء لديه، ومن ظهور الاتجاهات والمعارف والاعتقادات الخاطئة التي تؤثر في استجابة الفرد لضغوط انفعالية واستثارة للغضب، وتؤثر على الاستجابات السلوكية لدى صاحب السلوك العنيف في علاقته مع زوجته، وأن الزوج المسيء يعزو القصد أو النية السلبية إلى سلوك الزوجة واستفزازها له، وأن استثارة الغضب "ضغط الدم المرتفع وزيادة ضربات القلب" تكون مرتفعة في مواقف التهديد والاستفزاز عن المواقف غير المستفزة، وأن الرجال المسيئين في العلاقات الزوجية يميلون إلى عملية العزو السببي الذي من خلاله يتم إدراك السلوك السلبي لدى المرأة، وفي مجال العنف الأسري أوضحت الدراسات أن الأزواج عندما يكونون في ضيق وكرب فمن المحتمل أن يعزوا السلوك السلبي للزوجة إلى القصد والنية (Hage, 2000).

ويمكن تفسير العنف الموجه ضد الأطفال والمرأة والمسنين (كنماذج لضحايا العنف في المجتمع في الدراسة الحالية) في ضوء نظرية العزو والإساءة بأن الأزواج عندما يكونون في ضيق وكرب فمن المحتمل أن يعزو السلوك السلبي للأطفال أو للمرأة أو المسنين إلى القصد والنية، وبالتالي يستوجب ذلك من وجهة نظرهم نوعا من العقاب يتمثل في مختلف أشكال العنف الموجه ضدهم لفظيا أو جسديا أو نفسيا.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة عبد العزيز (٢٠١١م). استهدفت تحديد الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي مع حالات

العنف الأسري، وتحديد نماذج التدخل المهني وأساليبه مع حالات العنف الأسري، وتحديد نماذج التدخل المهني وأساليبه مع حالات العنف الأسري ضد المرأة، وأكدت نتائج الدراسة أن أدوار الأخصائي الاجتماعي مع الحالات المعنفة تتمثل في "دراسة طبيعة العلاقات الأسرية، وتحديد أعراض المشكلة، وكتابة دراسة حالة شاملة وتقديمها للقاضي، وتحديد طبيعة العنف (جسدي، نفسي، جنسي)، واستغلال الحالة الإيجابية للحالة لحل المشكلة، وعقد جلسات علاجية للحالة المعنفة". وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة استخدام أساليب ونماذج علاجية حديثة مع الحالة المعنفة، وأن أنسب المهارات المهنية المستخدمة مع الحالة المعنفة تتمثل في "مهارة الإقناع، ومهارة التفاوض، ومهارة الاتصال، ومهارة المواجهة". واقترحت الدراسة ضرورة تدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال العنف ضد المرأة، ووضع البرامج التدريبية التي تؤهلهم للتعامل الجيد مع الحالات التي تتعرض للعنف.

دراسة الضويني (٢٠١١م). استهدفت معرفة ما إذا كان العنف ضد المرأة يؤثر على سلوكها السوي أم لا، ومحاولة إبراز أنماط العنف وعلاقته بالقلق والاكتئاب. وقد طبقت الدراسة على ١٥٠ سيدة متزوجة من مستويات تعليمية مختلفة. وأوضحت النتائج أن المرأة التي تتعرض للعنف تكون أكثر قلقاً وأكثر اكتئاباً وتعاني من عدم الرضا عن الذات والشعور بالرفض، وتكون لديها درجة منخفضة من الرضا الزواجي. واقترحت الدراسة إيلاء الاهتمام للعنف المادي والمعنوي عند التعامل مع المرأة المعنفة ووضع برامج إرشادية للحد من العنف ضد المرأة.

دراسة المرسي (٢٠١١م). هدفت إلى تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة المساء إليها في مقاومة الإساءة (الجسدية – النفسية – الاجتماعية)، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة المساء إليها (معوقات راجعة إلى المرأة، أو الأسرة، أو المؤسسة، أو المجتمع). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن معدل خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمرأة المساء إليها متوسط من وجهة نظر المستفيدات من مراكز استضافة المرأة وتوجيهها. وجاء ترتيب هذه الخدمات حسب درجة فاعليتها كالآتي: (خدمات قانونية، أو اجتماعية، أو صحيةن أو نفسية، أو مهنية). واقترحت الدراسة ضرورة إرشاد المرأة بالخدمات التي يمكن أن تستفيد منها، وذلك عن طريق التعاون مع منظمات المجتمع المدني، والإفادة من إمكاناتها في هذا المجال، وعمل برامج توعوية للمجتمع الخارجي عن الأضرار الناتجة عن الإساءة، وعمل برامج للتدخل المهني للتخفيف من الآثار الناتجة عن العنف.

دراسة محمود (٢٠١١م). سعت إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية والتخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها المرأة المعنفة وضحايا العنف من الأطفال، ومحاولة إيجاد إطار اجتماعي يعمل على مساعدة المرأة على التغلب على المشكلات التي تعاني منها جراء تعرضها للعنف سواء كانت مشكلات اقتصادية أم اجتماعية أم نفسية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المشكلات الاقتصادية سبب رئيس في تعرض المرأة للعنف، وأن المرأة تتعرض للعنف المتكرر من قبل الزوج، وجاء الضرب في مقدمة العنف البدني الممارس ضد المرأة، أما العنف النفسي فجاء في المرتبة الثانية، وقد أسهم التدخل المهني للخدمة

الاجتماعية في التخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها المرأة المعنفة.

دراسة عبد العزيز (٢٠١١م). استهدفت تحديد العوامل المؤدية للعنف ووضع برنامج إرشادي مقترح للتغلب على الضغوط الاجتماعية للمرأة المعنفة، وقد تم إجراء الدراسة على لجان الحماية من العنف والإيذاء الأسري بالمجال الطبي من خلال مجموعة من مستشفيات مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، وتوصلت النتائج إلى أن العوامل المؤدية إلى العنف تتمثل في "العناد الشديد للزوج، وعدم تعاون الزوج في أداء مهام الأسرة، والتدخل المستمر من جانب أهل الزوج في حياة الأسرة، والفارق الكبير في السن، وكثرة متطلبات الأسرة بما يفوق قدرات الزوج المادية. واقترحت الدراسة ضرورة تدريب المرأة المعنفة على أساليب المعاملة الزوجية وفقاً لأسس علمية، وتوجيه المرأة المعنفة إلى مؤسسات المجتمع الإنتاجية والتي تحقق لها الاستقلال المادي.

دراسة محمد (٢٠١١م). استهدفت الكشف عن مستوى استخدام الأزواج للعنف ضد زوجاتهم، وعلاقة العنف بمتغيرات مستوى تعليم الزوج، وعمله، وجنس الأطفال، وسكن الزوجة. وقد أجريت الدراسة على معلمات رياض الأطفال بمديريات التربية في بغداد، وتم تطبيقها على ٤٠٠ مفردة. وتوصلت نتائجها إلى أن معلمات رياض الأطفال يعانين من العنف الزوجي بنسبة مرتفعة، وأن العنف البدني منتشر بنسبة ٦٢,٥٧٪ والعنف اللفظي بنسبة ٣٧,٢٥٪، وأن استخدام الزوج للعنف ضد الزوجة يتأثر بالمستوى التعليمي للزوج، في حين يضعف التأثير في حالة نوع عمل الزوج، وجنس الأطفال، وسكن الزوجة.

دراسة عوض (٢٠١١م). استهدفت تنمية وعي الشباب الجامعي بالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والنفسية المؤدية إلى العنف الزواجي، وتقنين برنامج إرشادي للتدخل المهني بالاعتماد على العلاج المعرفي لتنمية وعي الشباب الجامعي بالعوامل المؤدية إلى العنف الزواجي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى الوعي لدى الشباب الجامعي بالعوامل المؤدية للعنف الزواجي، وحاجتهم لاكتساب المعارف المرتبطة بالعوامل المؤدية إلى العنف الزواجي، وكذلك الخبرات والمهارات اللازمة للتعامل معها بما يقلل من تأثيرها في إحداث العنف بعد الزواج. واقترحت الدراسة الإعداد النظري للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بدورهم في التوعية والتثقيف لكل فئات المجتمع بالنسبة لقضية العنف الزواجي.

دراسة أحمد (٢٠١١م). هدفت إلى التخفيف من حدة العوامل المؤدية إلى العنف ضد الزوجات لتحقيق الاستقرار الأسري للزوجة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أسباب العنف تتمثل في "غياب الزوج عن المنزل لفترات طويلة، وإفشاء أسرار الزوجية، وعدم اهتمام الزوجين بالمناسبات الخاصة لأسرة كل منهما. وأكدت النتائج أيضا أن آثار العنف تنعكس على الأبناء بتعرضهم لمشكلات سلوكية ونفسية. واقترحت الدراسة تنظيم الندوات والمحاضرات التي تهدف إلى تقوية الوازع الديني للزوجين، وإعداد دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال رعاية الأسرة، والاهتمام بالتدخل المهني لدى المقبلين على الزواج لتنمية وعيهم بكيفية تحقيق الاستقرار الأسري.

دراسة التوافله (٢٠١٢م). هدفت إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة العنف الموجه ضد كبار السن

المقيمين في مؤسسات المسنين في الأردن، وكشف الفاعلين (الجناة) المسؤولين عن ممارسته، والتعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في أنماط العنف ضد كبار السن. وأظهرت نتائج الدراسة تعرض (٦٠,٩٪) من كبار السنن للعنف بمختلف أنماطه، منهم: (٦٥,٨٪) تعرضوا للعنف النفسي، و(٦٨,٥٪) للإهمال، و(٤٧,٩٪) للعنف الجسدي، كما أظهرت النتائج أن الأزواج والأبناء والأقارب والعاملين في المؤسسة هم الجناة الذين يمارسون العنف بأنماطه الثلاثة ضد كبار السن، وأظهرت النتائج أيضا فروقًا ذات دلالة إحصائية في أنماط العنف التي تواجه كبار السن تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بإقامة دورات تدريبية وتثقيفية للكوادر الطبية والعاملين في المؤسسات للتعريف بالطرق العلمية والأخلاقية الواجب اتباعها في التعامل مع كبار السن، ومحاولة تنظيم زيارات لهم من قبل أصدقائهم وأقرانهم من وقت لآخر، وتنظيم زيارات ولقاءات للوعظ والإرشاد، والرقابة الشديدة على الأهل والأقارب أثناء الزيارات، خصوصا أولئك الذين سبق أن تعرضوا لكبار السن بالإيذاء، ومتابعة أحوال كبار السن وقضاياهم في هذه المؤسسات من قبل الهيئات الحقوقية، وإقامة الدعاوى في حال تعرض بعض النزلاء للعنف من قبل أية جهة.

دراسة أحمد (٢٠١٢م). استهدفت الكشف عن أشكال العنف الأسري الموجه ضد الزوجات من قبل الأزواج، وفحص العلاقة بين هذه الأشكال من العنف وبين توكيد الذات في العلاقات الزوجية لدى الأزواج. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العنف تتراوح أشكاله من البدني إلى اللفظي، وأن الزوجة تتحمل العنف بغية استمرار الحياة الزوجية. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباطيه سلبية بين ارتفاع الدرجات على توكيد الذات (كإبداء الإعجاب، وضبط النفس، والمصارحة، والاعتذار العلني، والدفاع عن الحقوق الخاصة) لدى الأزواج، والعنف الموجه ضد زوجاتهم، كما أشارت النتائج إلى أن الدرجة المنخفضة في توكيد الذات لدى الرجال ترتبط إيجاباً بالعنف الأسري.

دراسة الريالات (٢٠١٢). هدفت إلى التحقق من فاعلية برنامج علاجي يعتمد على إستراتيجيات (الاسترخاء، والتحكم في النفس، والنمذجة التخيلية، ولعب الدور، والحوار الذاتي الموجه، ووقت الأفكار) في تخفيف حدة اضطراب ما بعد الصدمة لدى عينة من الإناث اللواتي تعرضن للعنف. واقتصرت الدراسة على المعنفات جسدياً ولفظياً، وتوصلت نتائجها إلى نجاح البرنامج الإرشادي في تخفيف أعراض القلق الناتج عن العنف لدى عينة البحث، واقترحت الدراسة إعداد برامج لاضطراب ما بعد الصدمة وإنشاء برامج للسيطرة على ظاهرة العنف ضد المرأة لما لها من آثار سيئة عديدة.

دراسة إسماعيل (٢٠١٢م). استهدفت التعرف على واقع التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إغاثة المرأة التي تتعرض للعنف وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا التكامل، والتعرف على المشكلات الصحية التي تتعرض لها المرأة جراء العنف الواقع عليها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الزوج يأتي في المرتبة الأولى من حيث القائمين بالعنف، وأن أكثر العوامل المؤدية إلى العنف ضد المرأة تتمثل في (عوامل اقتصادية، والأعراف والتقاليد، والعوامل

الاجتماعية)، وأوضحت الدراسة أيضاً أن المرأة التي تتعرض للعنف تتعرض لمشكلات صحية ونفسية وهي على التوالي: الاكتئاب، ثم الشعور بالعزلة والانطواء، ثم التعرض لضعف صحي عام بسبب الإهمال، ثم الإعاقة الجسدية، ثم عدم الرغبة في العطاء الأسري.

دراسة الآزورى (٢٠١٢م). هدفت إلى التعرف على أشكال العنف ضد الزوجات والعوامل المؤدية إليه، والوسائل المقترحة لمواجهته، وأكثر أشكال العنف ممارسة ضد الزوجات، ورد فعل الزوجة تجاه العنف الموجه ضدها، والوسائل المقترحة لمواجهة العنف. وتم تطبيق الدراسة على (١٠٣) مفردة، وتمثلت أهم النتائج في: أكثر أشكال العنف ممارسة ضد الزوجة هو العنف اللفظي بنسبة (٤٤٪)، يليه العنف الصحي والاجتماعي بنسبة (٣٥٪)، وأعلاه ممارسة تجاهل مشاعر الزوجة والتقليل من احترامها ومنعها من زيارة الصديقات. ويأتي في المرتبة الثالثة العنف الجسدي بنسبة ٢٨٪ وأكثره ممارسة هو الضرب، وأخيراً العنف الاقتصادي بنسبة ٢٧٪ وأعلاه ممارسة هو إجبارها على الإنفاق على الأسرة. واتضح أن عوامل ممارسة العنف ضد الزوجة هو العامل الثقافي وأكثرها من وجهه نظر العينة يأتي من خلال ثقافة المجتمع التي تمنح الرجل الحق في فرض الرأي والسلطة، يليه العامل الاقتصادي وغلاء الأسعار، وفي المرتبة التالية عدم احترام الزوجة للزوج. أما الوسائل التي تواجه بها الزوجات العنف، فقد أظهرت النتائج أن هناك العديد من وسائل لمواجهة العنف للزوجة أهمها: البكاء كرد فعل لمواجهه العنف بنسبة٧٠٪، واللجوء إلى مراكز الاستشارات الأسرية بنسبة ٩٪.

دراسة جمعة (٢٠١٣م). هدفت إلى التعرف على الدوافع والعوامل المؤثرة في وقوع الاغتصاب والتحرش الجنسي، والتعرف على آليات مواجهة العنف ضد المرأة. وتوصلت نتائجها إلى انتشار العنف ضد المرأة، وأن هذا العنف له آثار مدمرة على صحة المرأة؛ أهمها القلق والاكتئاب، وبالتالي يؤثر ذلك على علاقتها بأبنائها والآخرين. واقترحت الدراسة إلغاء بعض النصوص التشريعية التي تضمن التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى تخصيص شرطي ووكيلة نيابة وطبيبة للتعامل مع قضايا العنف، والتوسع في أعداد المقبولين من الإناث للعمل في مختلف المجالات الشرطية، خصوصا في مراكز الشرطة وأقسامها، فقد أثبت الواقع العملي أن هناك أعداداً كبيرة من النساء يحجمن عن التوجه إلى الأقسام للتقدم بالشكاوى الخاصة بهن تحرجاً من التعامل مع الضباط إذا ما تعلق الأمر بالتحرش الجنسي أو الاغتصاب.

دراسة إسماعيل (٢٠١٣م). هدفت إلى التحقق من مدى فاعلية ممارسة الأخصائي لنموذج المساعدة المتبادلة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية لدى المرأة المعنفة، وتوصلت نتائجها إلى أن العنف ضد المرأة يؤدي إلى انخفاض تقدير الذات لدى المرأة، مما يجلعها تعاني من العزلة الاجتماعية، والقلق. وأظهرت النتائج فاعلية التدخل المهني مع المرأة المعنفة في تحسين قدرتها على أداء مسؤولياتها وأدوارها داخل الأسرة بكفاءة، وتخفيف حدة العنف الذي تقوم به تجاه أبنائها الصغار نتيجة للعنف الواقع عليها من الزوج، كما يؤدي التدخل المهني إلى تحسين المرأة لعلاقاتها الاجتماعية مع الآخرين.

دراسة جبريل ومحمد (٢٠١٣م). استهدفت التعرف على أثر برنامج علاجي لخفض أعراض ضغط ما بعد الصدمة لدى النساء المعنفات في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (١٨) امرأة تعرضن للعنف. وأظهرت النتائج أن النساء المعنفات بحاجة إلى برامج إرشادية علاجية لمساعدتهن على كسر دائرة العنف، وأن العنف يرتبط بظهور ضغوط ما بعد الصدمة، وبالتالي فإن النساء بحاجة لمساعدة فورية لتخفيف معاناتهن التي تؤثر سلباً في الحياة اليومية، وأن البرنامج العلاج يساعد على تبني أفكار إيجابية، كما يساعد على تنمية القدرات والإمكانات التي تساعد على حماية الذات، كما يسهم في خفض أعراض ضغط ما بعد الصدمة من خلال استخدام الإستراتيجيات المختلفة.

دراسة القرشي وآخرين (٢٠١٤م). هدفت الكشف عن أنواع العنف التي يتعرض لها المسنون في المجتمع السعودي نتيجة تأثيرات العولمة، وهي تأثيرات أوضحت مجموعة من الأدبيات والدراسات انعكاسها بصفة سلبية على بنية الأسرة ووظائفها، والتعرف على أسباب تعرض المسنين للعنف والآثار المترتبة على العنف الممارس ضدهم. وأظهرت النتائج التي تم تحليلها في ضوء أدبيات البحث وجود ممارسات عنف بالإهمال ضد المسنين والمسنات المقيمات مع أولادهن وخلال فترات إقامتهم للعلاج في المستشفيات، كما توصلت الدراسة إلى تحديد أسباب وآثار متنوعة لهذه الممارسات، ووجدت أن هناك قصوراً في دور الخدمة الاجتماعية في دور إيواء المسنين الحكومية والأهلية، وتم وضع توصيات تضمنت تصوراً مقترحاً من منظور الخدمة الاجتماعية لمواجهة العنف.

دراسة العمر (٢٠١٥م). هدفت إلى استجلاء التطور النوعي الذي حققه المجتمع الإنساني في مضمار التنشئة الاجتماعية بدءًا بالأسرة، وذلك بسبب تأثيرات الوسائل التقنية الحديثة على الناشئة التي منحتهم الانفتاح الذهني، والتوسع المعرفي، والاهتمام العصري، الأمر الذي عرضهم إلى أنماط معاشية مغايرة لما يتبعه معهم والدوهم، في حين يبقى الوالدان على أساليب تنشئة تقليدية لا تتماشى مع روح العصر، باستخدامهما العقاب أكثر من الثواب في تربية أبنائهما. ولما كان العقاب ليبقى داخل الأسرة محصورا بين جدران المنزل، فقد تم اعتباره سوء معاملة مستترة. وأكدت نتائج الدراسة أن سوء معاملة الأبناء تمثل أحد التصرفات الشاذة التي يقوم بها أحد الأبوين أو أحد الأقارب مع ناشئة بريئة وغير ذات خبرة، وذلك بسبب صغر سنهم وعدم معرفتهم لم تقاوموا ما يحصل لهم خفية من اغتصاب جنسي وإيذاء جسدي وإهانة نفسية، فباتوا ضحية سوء المعاملة من قبل الوالدين أو الأهل، وما يزيد الطين بلة أنهم من فئة الضحية المستترة بسبب وقوع الجناية عليهم داخل جدران الدار وبين أفراد الأسرة فقط، فلم يتم الإبلاغ عنهم للجهات الأمنية أو الرعائية.

الدراسات الأجنبية

دراسة Deyessa et al. (2010). هدفت إلى استكشاف العنف ضد المرأة في الأسر ذات الدخل المنخفض وفقاً لمحل الإقامة ومحو الأمية في أثيوبيا، وتوصلت نتائجها إلى أن النساء في مختلف الأعمار وفي المناطق الريفية والحضرية وفي مستويات مختلفة من القراءة والكتابة كانت معتقداتهن لصالح العنف ضد المرأة، وأن

المرأة التي تعيش في المجتمعات الريفية وبصفة خاصة الأُميات أكثر تعرضاً واستعداداً لتقبل العنف الزواجي، وأن غالبية النساء تعانين من العنف الجسدي من قبل الأزواج.

دراسة Woodward et al. (2013). استهدفت الكشف عن فاعلية المساندة الاجتماعية في التخفيف من القلق والاكتئاب لدى ضحايا العنف من النساء والأطفال، واكتشاف التأثيرات الناتجة عن العنف ضدهم. وقد تم استخدام تحليل الانحدار لعينة من ١٨٠ ضحية لعنف الرفيق، واستخدام التقرير الذاتي والتقديرات الإكلينيكية. وأظهرت النتائج ارتفاع حالات الاكتئاب والقلق لدى المعنفات، وأظهرت الدراسة الارتباطات المرتفعة بين نمط التعلق والمساندة الاجتماعية في اضطراب ذوي ضغوط ما بعد الصدمة، وأن المساندة الاجتماعية أدت إلى انخفاض حالات الاكتئاب والقلق العام لدى المعنفات، واقترحت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية عن العنف ضد المرأة.

دراسة Jina & Thomas (2013). هدفت إلى الكشف عن الآثار السيئة الناتجة عن العنف الجنسي ضد المرأة، وأكدت الدراسة على أن العنف الجنسي يؤدي إلى العديد من العواقب الصحية، بما في ذلك الآثار الجسمية والإنجابية والنفسية، وأن البعض منها قد يكون قاتلاً من الناحية الصحية؛ كالسلوكيات غير الصحية، وأن المرأة التي تتعرض للعنف الجنسي تكون أكثر عرضة لضغوط ما بعد الصدمة. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام السلطات الحكومية والمجتمع المدني بتوفير الرعاية اللازمة للمرأة، مع ضرورة وجود خطط لمتابعتها، إذ إن التدخل الصحي مفيد جداً مع المرأة التي تعرضت للعنف الجنسي، واقترحت الدراسة إجراء دراسات لضغوط ما بعد الصدمة لدى المرأة المعنفة.

دراسة Almutairi et al. (2013). هدفت إلى الكشف المبكر عن ضحايا العنف، وقد أجريت الدراسة في منطقتين عشوائيتين في الكويت من خلال أداة فحص صالحة ومقبولة شملت عينة مكونة من ٢١٠ أطباء ، ٤٦٤ ممرضة في المركز الصحية، وأوضحت النتائج أن نسبة ٧٩,٧٪ من الأطباء يفضلون سؤال المرأة بطريقة غير مباشرة عن العنف، في حين تقترح نسبة ٨٣,٦٪ من الممرضات البحث عن علامات تدل على العنف، واتفقت عينة الدراسة على ضرورة أن يتم فحص المعنفات في سرية تامة، وأن يكون الفحص من قبل امرأة، وعدم السماح للأقارب بحضور فحص المعنفة، واقترحت الدراسة أداة قصيرة تحتوى على سؤال (استبار) للتعرف على العنف ضد المرأة وأن يبحث الطبيب عن علامات تدل على العنف.

دراسة Torrubiano & Vives (2013). دراسة مستعرضة عن ضحايا العنف من النساء المهاجرات من المغرب، والاكوادور، ورومانيا والذين يعيشون في إسبانيا منذ عام (٢٠١١م). وبلغ حجم عينة الدراسة (١٦٠٧) مفردة، وقد أوضحت الدراسة انتشار العنف الممارس ضد المرأة الإكوادورية بنسبة (١٥,٦٪)، والمرأة المغربية بنسبة (١٠,٩٪)، والمرأة الرومانية بنسبة (٨,٩٪). وأظهرت نتائج الدراسة أن وضع الوثيقة الأولى للعنف ضد المرأة دليل على الاهتمام بدراسة العنف ضد المرأة، واقترحت الدراسة عمل دراسات مستقبلية عن العنف ضد المرأة بلغات مختلفة للتغلب على الحواجز اللغوية التي صادفت هذه الدراسة.

دراسة Saile et al. (2013). هدفت إلى الكشف عن مؤشرات حدوث العنف وأنماطه ومدى انتشاره من وجهة نظر ضحايا العنف. وأجريت الدراسة في المناطق الأشد ضرراً من شدة الحرب في شمال أوغندا من خلال استبار عن طريق المقابلات مع ٢٣٥ امرأة تعرضن للعنف، إذ أظهرت الدراسة انتشار العنف الجسدي بنسبة ٧١٪ ، وأنا ٥٢٪ من الزوجات يعانين من العنف النفسي، و٢٣٪ يعانين من العنف الجنسي. واقترحت الدراسة إيجاد برامج للوقاية والحد من العنف ضد ضحايا العنف من النساء والأطفال، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الأنماط المختلفة للعنف.

دراسة Xiaohe et al. (2011). هدفت إلى تحديد العلاقة بين النوع والعنف الأسري وفهمها من خلال عينة من النساء المتزوجات في تايلاند من ضد ضحايا العنف، وتوصلت النتائج إلى أن هناك اتفاقاً واسعاً بين أفراد العينة على أن العنف ناتج عن عدم المساواة بين الجنسين، وأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في العنف المنزلي ضد المرأة، وأشارت النتائج إلى أن المرأة تتقبل العنف من زوجها لانعدام مواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الزوجات اللاتي يبلغن مستوى عال من التواصل الاجتماعي أو الاندماج داخل المجتمع يتعرضن لعنف زوجي أقل.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة؛ لمعرفة آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في المرافق العدلية بالمملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق جمع المعلومات للوصول إلى النتائج المطلوبة، وكذلك الاعتماد على مقابلات مفتوحة للخبراء في مجال علم اجتماع الجريمة. كما اعتمدت على المنهج الكيفي، إذ اعتمد الفريق البحثي على (١٥) خبيراً من أساتذة علم اجتماع الجريمة من ثلاث جامعات سعودية وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بواقع (٥) أساتذة من كل جامعة، وتم تطبيق المقابلات المفتوحة التي تتفق وأهداف الدراسة، ثم قام الفريق البحثي بتحليل استجاباتهم وتفسيرها فيما يتعلق بآليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية. وذلك للتعرف على الآتي:

- تحديد مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.
- تحديد الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.
- معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.
- كيفية تفعيل آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي.
- ترتيب آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي. بالإضافة إلى حصر أهم التجارب العالمية في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين في المرافق العدلية بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (١٢٤) حسب الإحصائية الصادرة من المؤسسات المختصة.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من الآتي:

أ. عينة عشوائية من (٨٦) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية بالمملكة العربية السعودية، وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وهي "العينة التي تكون بها الفرصة متساوية مع درجة الاحتمال واحد لأي فرد من أفراد العينة ليتم اختياره أحد أفراد عينة الدراسة دون أي تأثير" (العساف، ٢٠١٠م)، وتم اختيار هذه الطريقة لمناسبتها لهذه الدراسة، بواقع (١٨) من منطقة الرياض وتمثلها مدينة الرياض، و(١٧) من منطقة مكة وتمثلها مدينة جدة، و(١٧) من المنطقة الشرقية وتمثلها مدينة الدمام، و(١٧) من منطقة عسير وتمثلها مدينة أبها، و(١٧) من منطقة الحدود الشمالية وتمثلها مدينة عرعر. وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من خلال التواصل مع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في هذا المجال بشكل مباشر، ومن خلال الاستبيان الإلكتروني تم الحصول على الاستجابات المطلوبة، وجاءت هذه الأعداد وفق ما هو متاح في كل منطقة من مناطق المملكة الخمسة، ووفق ما استطاع الفريق البحثي الحصول على استجاباتهم. وقد جاء انتشار عينة الدراسة في خمس مناطق على مستوى المملكة لتكون الدراسة متكاملة وأكثر واقعية، وتعبر عن الأخصائيين الاجتماعيين في جميع مناطق المملكة، وعلى الرغم من صعوبة ذلك، تغلب الفريق البحثي على هذه الإشكالية بالاعتماد على فريق تم إعداده إعدادا جيدا من الباحثين لجمع البيانات في كل منطقة من المناطق الخمس.

ب. عينة قصدية من الخبراء الأكاديميين من أساتذة علم اجتماع الجريمة في جامعات الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بواقع (٥) خبراء من كل جامعة وذلك وفق الشروط الآتية:

- أن يكون الخبير على درجة أستاذ في علم اجتماع الجريمة.
- أن يكون الخبير من أساتذة الجامعات السعودية.
- أن تكون قضية البحث من ضمن اهتمامات الخبير ومجالاته البحثية.
- موافقة الخبير على إجراء المقابلات المفتوحة معه والمشاركة في إجراء الدراسة.

وقد وجد الفريق البحثي أن عينة (٥) خبراء من كل جامعة من الجامعات الثلاث مناسبة لأكثر من سبب؛ منها: انشغال الخبراء وعدم قدرتهم على إعطاء الاستجابات على المقابلات، بالإضافة إلى قلة عدد الخبراء على مستوى المملكة في تخصص علم اجتماع الجريمة ممن تتوافر فيهم شروط العينة القصدية.

أداة الدراسة

استخدم الفريق البحثي أداة الاستبانة في جمع البيانات، وقد تم إعدادها بعد الاطلاع على مجموعة من قوائم الاستقصاء التي تناولتها الدراسات السابقة، وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة. وتتكون الاستبانة من جزأين، وفيما يأتي توضيح ذلك:

الجزء الأول: البيانات الأولية (الشخصية)

تمثلت هذه البيانات في: (العمر، ومنطقة العمل، والوظيفة، والمؤهل الدراسي، وعدد سنوات الخبرة في مجال

العمل الحالي، وحضـــور دورات تدريبية في مجال العمل الحالي، وعدد الدورات التدريبية في مجال العمل، ومدى الاستفادة من الدورات التدريبية).

الجزء الثاني: يتناول محاور الاستبانة على النحو الآتي:

المحور الأول: مســتوى حماية ضــحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي، ويتكون من (٨) عبارات.

المحور الثاني: الأهداف والمحددات الإســتراتيجية لحماية ضــحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع الســعودي، ويتكون من (٨) عبارات.

المحور الثالث: معوقات حماية ضــحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي، ويتكون من (٨) عبارات.

المحور الرابع: آليات حماية ضـــحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع الســعودي، ويتكون من (٦٠) عبارة، مقسمة على (١٠) أبعاد متضمنة (٦٠) عبارة.

ويقابل كل فقرة من فقرات هذه المحاور قائمة تحمل العبارات الآتية: (موافق – إلى حد ما – غير موافق)، وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات الســـابقة درجات لتتم معالجتها إحصائيًا على النحو الآتي:

موافق (٣) درجات، **إلى حد ما** (٢) درجتان، **غير موافق** (١) درجة واحدة.

صدق أداة الدراسة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قام الفريق البحثي بتطبيقها ميدانياً على العينة، وتم حساب معامل الارتباط بيرســـون لمعرفة الصـــدق الداخلي للاســتبانة، وذلك من خلال حســاب معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة بدرجتها الكلية، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

واتضح أن قـيم معامـل ارتبـاط كـل عبـارة مـن العبـارات مـع بعدها ومـع الدرجـة الكليـة لمحور آليات حمـايـة ضـــحـايا العنف في المرافق العـدليـة في المجتمع السعودي الذي تنتمي إليه موجبة ودالة إحصائيا وذات قيم متوســـطة ومرتفعة، فضـــلاً عن كونها ذات دلالة إحصـائية مما يشـير إلى أن أبعاد ومحاور الدراسـة تتمتع بدرجة صـــدق مرتفعة جدًا، وعليه فإن هذه النتيجة توضـح صـدق عبارات محاور الاسـتبانة وصـلاحيتها للتطبيق الميداني.

الصدق البنائي:

تم حساب الصدق البنائي لمحاور الدراسة من خلال حســـاب مُعاملات الارتباط بين درجة البُعد، والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه البُعد وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (١). مُعاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محور:

آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي بالدرجة الكلية للمحور

الأبعاد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمحور
دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلات ضحايا العنف	٠,٦٧٠
المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية	٠,٨٢٣
تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٠,٩٠٩
تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم	٠,٩٥١
المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية	٠,٩٤٣
التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف	٠,٩٤١
الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف	٠,٩١٤
تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف	٠,٨٧٩
تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٠,٨٦٨
صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٠,٨٤٩

**دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل.

يتبيّن من الجدول رقم (١) أن قيم مُعاملات الارتباط بين درجة البُعد والدرجة الكلية للمحور: (آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي) الذي ينتمي إليه البُعد عالية، إذ تتراوح ما بين (٠,٦٧٠)، و(٠,٩٥١)، وجميعها موجبة ودالة إحصائيًا؛ مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي، بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات الاستبانة.

صدق المحكمين:

تم عرض أداة الدراسة على عينة قوامها (٦) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للتأكد من قابليتها للتطبيق، ومعرفة مدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، وسلامة الصياغة أو حذف وإضافة ما يرونه من عبارات، وبعد جمع الأدوات من التحكيم وإجراء الصدق الظاهري عليها، اتضحت قابليتها للتطبيق بعد تعديل صياغة بعض العبارات وحذف وإضافة البعض الآخر.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (٢) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي:

جدول رقم (٢). معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور		عدد الفقرات	معامل الثبات
مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي		٨	٠,٩٣٤
الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي		٨	٠,٩٦٢
معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي		٨	٠,٨٧٣
أبعاد محور آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي	دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلات ضحايا العنف	٦	٠,٨٤٤
	المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية	٦	٠,٩٤١
	تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٦	٠,٩٢٢
	تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم	٦	٠,٩٤٦
	المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية	٦	٠,٩٢٩
	التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف	٦	٠,٩١٧
	الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف	٦	٠,٩٣٨
	تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف	٦	٠,٨٩١
	تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٦	٠,٩٥٧
	صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٦	٠,٩٨٩
محور آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي		٦٠	٠,٩٨٦
الثبات الكلي للاستبانة		٨٤	٠,٩٨٣

من خلال النتائج الموضحة أعلاه بجدول (٢) يتضح أن معامل الثبات لمحاور الدراسة عال، وبلغت قيمة معامل الثبات العام (٠,٩٨٣)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

حدود الدراسة

أ- الحدود الموضوعية

آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

ب- الحدود البشرية

- عينة عشوائية من المسؤولين في المرافق العدلية بخمس

من مناطق المملكة العربية السعودية الموضحة تفصيلاً في الإجراءات المنهجية للبحث، وعددها (٨٦) مفردة.

- عينة عشوائية من خبراء علم اجتماع الجريمة في الجامعات السعودية، وعددهم (١٥) خبيراً على مستوى مناطق المملكة العربية السعودية.

ج- الحدود المكانية

مناطق المملكة العربية السعودية والموزعة كالآتي:

١) منطقة الرياض، وتمثلها مدينة الرياض.
٢) المنطقة الشرقية، وتمثلها مدينة الدمام.
٣) منطقة مكة، وتمثلها مدينة جدة.
٤) منطقة الحدود الشمالية، وتمثلها مدينة عرعر.
٥) منطقة عسير، وتمثلها مدينة أبها.

د- الحدود الزمانية

فترة (٦) شهور بدأت منذ اعتماد الموافقة على خطة الدراسة في شهر فبراير ٢٠١٩م.

نتائج أسئلة الدراسة

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (٣). توزيع خصائص أفراد الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من ٣٠ سنة	١٤	١٦,٣
	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٠	٢٣,٣
	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	٤٠	٤٦,٥
	من ٥٠ سنة فأكثر	١٢	١٤,٠
المجموع		٨٦	١٠٠٪
منطقة العمل	منطقة الرياض، وتمثلها مدينة الرياض	٣٤	٣٩,٥
	منطقة مكة، وتمثلها مدينة جدة	١٨	٢٠,٩
	المنطقة الشرقية، وتمثلها مدينة الدمام	١٥	١٧,٤
	منطقة عسير، وتمثلها مدينة أبها	١٠	١١,٦
	منطقة الحدود الشمالية، وتمثلها مدينة عرعر	٩	١٠,٥
الوظيفة	أخصائي اجتماعي	٤٢	٤٨,٨
	مشرف اجتماعي	١٨	٢٠,٩
	أخصائي رعاية اجتماعية	١٤	١٦,٣
	أخصائي تأهيل	١٢	١٤,٠
المجموع		٨٦	١٠٠٪
المؤهل الدراسي	مؤهل متوسط	٢	٢,٣

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
	مؤهل فوق متوسط	٤	٤,٧
	مؤهل جامعي	٥٠	٥٨,١
	مؤهل دبلوم عالي	٤	٤,٧
	ماجستير	٢٠	٢٣,٣
	دكتوراه	٦	٧,٠
المجموع		٨٦	٪١٠٠
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي	أقل من ٥ سنوات	٣٠	٣٤,٩
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠سنوات	٢٠	٢٣,٣
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	١٢	١٤,٠
	من ١٥ سنة فأكثر	٢٤	٢٧,٩
المجموع		٨٦	٪١٠٠
حضور دورات تدريبية في مجال العمل الحالي	حضرت دورات تدريبية	٨٠	٩٣,٠
	لم أحضر دورات تدريبية	٦	٧,٠
عدد الدورات التدريبية في مجال العمل	حضرت أقل من ٥ دورات تدريبية	٢٢	٢٥,٦
	من ٥ دورات إلى أقل من ١٠ دورات	٢٤	٢٧,٩
	من ١٠ دورات إلى أقل من ١٥ دورات	٤	٤,٧
	من ١٥ دورة فأكثر	٣٠	٣٤,٩
	لم أحضر دورات تدريبية	٦	٧,٠
مدى الاستفادة من الدورات التدريبية	منخفضة	١٤	١٦,٣
	متوسطة	٣٦	٤١,٩
	ممتازة	٣٦	٤١,٩
المجموع		٨٦	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية، وفقا لبعض المتغيرات الشخصية والوظيفية والتدريبية، ويمكن تفصيل تلك النتائج على النحو الآتي:

– **وفقا لمتغير العمر**: اتضح أن (٤٠) فردا منهم بنسبة (٤٦,٥٪) أعمارهم من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، بينما جاء (٢٠) فردا منهم بنسبة (٢٣,٣٪) أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، في حين جاء (١٤) فرداً منهم بنسبة (١٦,٣٪) أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، وأخيرا جاء (١٢) فرداً منهم بنسبة (١٤,٠٪) أعمارهم من ٥٠ سنة فأكثر، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– **وفقا لمتغير منطقة العمل**: اتضح أن (٣٤) فرداً منهم بنسبة (٣٩,٥٪) يعملون في منطقة الرياض، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، بينما جاء (١٨) فرداً منهم بنسبة (٢٠,٩٪) يعملون في منطقة مكة، في حين جاء (١٥) فرداً منهم بنسبة (١٧,٤٪) يعملون في المنطقة الشرقية، في حين جاء (١٠) أفراد منهم بنسبة (١١,٦٪) يعملون في منطقة عسير، وأخيرا جاء (٩) أفراد منهم بنسبة (١٠,٥٪) يعملون في منطقة الحدود الشمالية، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– **وفقا لمتغير الوظيفة**: اتضح أن (٤٢) فردا منهم بنسبة (٤٨,٨٪) وظيفتهم أخصائي اجتماعي، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، بينما جاء (١٨) فردا منهم بنسبة (٢٠,٩٪) وظيفتهم مشرف اجتماعي، في حين جاء (١٤) فردا منهم بنسبة (١٦,٣٪) وظيفتهم أخصائي رعاية اجتماعية، وأخيرا جاء (١٢) فردا منهم بنسبة (١٤,٠٪) وظيفتهم أخصائي تأهيل، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– **وفقا لمتغير المؤهل الدراسي**: اتضح أن (٥٠) فردا منهم بنسبة (٥٨,١٪) مؤهلهم جامعي، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، بينما جاء (٢٠) فردا منهم بنسبة (٢٣,٣٪) مؤهلهم ماجستير، في حين جاء (٦) أفراد منهم بنسبة (٧,٠٪) مؤهلهم دكتوراه، في حين جاء (٤) أفراد منهم بنسبة (٤,٧٪) مؤهلاتهم (مؤهل فوق متوسط – مؤهل دبلوم عالي) بالتساوي، وأخيرا جاء (٢) فردان منهم، بنسبة (٢,٣٪) مؤهلهما متوسط، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– **وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي**: اتضح أن (٣٠) فردا منهم بنسبة (٣٤,٩٪) سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، بينما جاء (٢٤) فردا منهم بنسبة (٢٧,٩٪) سنوات خبرتهم من ١٥ سنة فأكثر، في حين جاء (٢٠) فردا منهم بنسبة (٢٣,٣٪) خبرتهم من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠سنوات، وأخيرا جاء (١٢) فردا منهم بنسبة (١٤,٠٪) خبرتهم من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سن، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– **وفقا لمتغير حضور دورات تدريبية في مجال العمل الحالي**: اتضح أن (٨٠) فردا منهم بنسبة (٩٣,٠٪) حضروا دورات تدريبية في مجال العمل الحالي، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، في حين جاء (٦) أفراد منهم بنسبة (٧,٠٪) لم يحضروا أي دورات تدريبية في مجال عملهم الحالي، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– **وفقا لمتغير عدد الدورات التدريبية في مجال العمل**: اتضح أن (٣٠) فردا منهم بنسبة (٣٤,٩٪) حضروا من ١٥ دورة فأكثر، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، بينما جاء (٢٤) فردا منهم بنسبة (٢٧,٩٪) حضروا من ٥ دورات إلى أقل من ١٠ دورات، في حين جاء (٢٢) فردا منهم بنسبة (٢٥,٦٪) حضروا أقل من ٥ دورات تدريبية، في حين جاء (٦) فرد منهم بنسبة (٧,٠٪) لم يحضروا أي دورات تدريبية، وأخيرا جاء (٤) أفراد منهم بنسبة (٤,٧٪) حضروا من ١٠ دورات إلى

أقل من ١٥ دورات، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

– وفقا لمتغير مدى الاستفادة من الدورات التدريبية:

اتضح أن (٣٦) فردا منهم بنسبة (٤١,٩٪) كانت استفادتهم من الدورات التدريبية بمستوى (متوسط وممتاز) بالتساوي، وهي الفئة الغالبة من أفراد الدراسة، في حين جاء (١٤) فردا منهم بنسبة (١٦,٣٪) مستوى استفادتهم من تلك الدورات منخفض، وهي الفئة الأقل من بين أفراد الدراسة.

إجابة السؤال الأول: ما مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على محور مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٤). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٦	توفير البيئة المناسبة لتحسين نوعية حياة ضحايا العنف.	١٠	١١,٦	٢٨	٣٢,٦	٤٨	٥٥,٨	٢,٤٤	٠,٧٠	١	موافق
٥	منح ضحايا العنف الفرص المناسبة للتعبير عن آرائهم.	٦	٧	٤٠	٤٦,٥	٤٠	٤٦,٥	٢,٤٠	٠,٦٢	٢	موافق
٧	التعريف بحقوق واحتياجات ضحايا العنف في المجتمع.	١٤	١٦,٣	٢٤	٢٧,٩	٤٨	٥٥,٨	٢,٤٠	٠,٧٦	٣	موافق
٣	تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل بما يتناسب مع احتياجات ضحايا العنف.	١٢	١٤	٣٢	٣٧,٢	٤٢	٤٨,٨	٢,٣٥	٠,٧٢	٤	موافق
٢	العمل من أجل الارتقاء بالرعاية الصحية لضحايا العنف واتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك.	١٢	١٤	٣٦	٤١,٩	٣٨	٤٤,٢	٢,٣٠	٠,٧٠	٥	إلى حد ما
٤	توفير عدد من البرامج الإرشادية والاجتماعية لضحايا العنف في المجتمع.	١٦	١٨,٦	٣٠	٣٤,٩	٤٠	٤٦,٥	٢,٢٨	٠,٧٦	٦	إلى حد ما
٨	منح ضحايا العنف بعض الامتيازات المعنوية والمادية.	٢٠	٢٣,٣	٣٢	٣٧,٢	٣٤	٣٩,٥	٢,١٦	٠,٧٨	٧	إلى حد ما
١	تقديم برامج التأهيل الاجتماعي والنفسي لضحايا العنف.	١٦	١٨,٦	٤٨	٥٥,٨	٢٢	٢٥,٦	٢,٠٧	٠,٦٦	٨	إلى حد ما
	المتوسط الحسابي العام							٢,٣٠	٠,٥٩	إلى حد ما	

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"، إذ اتضحت موافقتهم إلى حد ما على عبارات هذا المحور بشكل عام، بمتوسط عام (٢,٣٠ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٩). كما أتت موافقتهم على مستوى الحماية "توفير البيئة المناسبة لتحسين نوعية حياة ضحايا العنف" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٤٤)، وانحراف معياري (٠,٧٠). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على مستوى الحماية "منح ضحايا العنف الفرص المناسبة للتعبير عن آراءهم" بمتوسط حسابي (٢,٤٠)، وانحراف معياري (٠,٦٢). كما جاءت موافقتهم على مستوى الحماية "التعريف بحقوق واحتياجات ضحايا العنف في المجتمع" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٤٠)، وانحراف معياري (٠,٧٦).وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على مستوى الحماية "تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل بما يتناسب مع احتياجات ضحايا العنف" بمتوسط حسابي (٢,٣٥)، وانحراف معياري (٠,٧٢).

إجابة السؤال الثاني: ما الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على محور الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٥). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٧	التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية والخاصة فيما يخص الخدمات التي تقدم لضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٠	٢٣,٣	٥٨	٦٧,٤	٢,٥٨	٠,٦٦	١	موافق
١	بناء السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٨	٩,٣	٣٤	٣٩,٥	٤٤	٥٢,١	٢,٤٢	٠,٦٦	٢	موافق
٨	مواجهة مشكلات الاستبعاد الاجتماعي التي يعاني منها بعض ضحايا العنف.	١٠	١١,٦	٣٢	٣٧,٢	٤٤	٥١,٢	٢,٤٠	٠,٦٩	٣	موافق

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٥	تحقيق الدمج الاجتماعي والتأهيل النفسي لضحايا العنف في المجتمع.	١٤	١٦,٣	٢٦	٣٠,٢	٤٦	٥٣,٥	٢,٣٧	٠,٧٥	٤	موافق
٣	دعم الهيئات الصحية والاجتماعية والسكنية والسياسية والتطوعية في رعاية ضحايا العنف.	١٠	١١,٦	٣٦	٤١,٩	٤٠	٤٦,٥	٢,٣٥	٠,٦٨	٥	موافق
٤	تطوير أداء العاملين وفرق العمل في مؤسسات رعاية ضحايا العنف.	١٤	١٦,٣	٣٠	٣٤,٩	٤٢	٤٨,٨	٢,٣٣	٠,٧٤	٦	إلى حد ما
٦	تحسين مستوى نوعية الحياة لضحايا العنف في المرافق العدلية.	١٦	١٨,٦	٢٦	٣٠,٢	٤٤	٥١,٢	٢,٣٣	٠,٧٧	٧	إلى حد ما
٢	تحقيق جودة خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل المقدمة لضحايا العنف في المرافق العدلية.	١٤	١٦,٣	٣٤	٣٩,٥	٣٨	٤٤,٢	٢,٢٨	٠,٧٣	٨	إلى حد ما
	المتوسط الحسابي العام							٢,٣٨	٠,٦٣		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات ذلك المحور بمتوسط عام (٢,٣٨ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٦٣). كما أتت موافقتهم على الهدف "التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية والخاصة فيما يخص الخدمات التي تقدم لضحايا العنف" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٥٨)، وانحراف معياري (٠,٦٦). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على الهدف "بناء السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٤٢)، وانحراف معياري (٠,٦٦).

كما جاءت موافقتهم على الهدف "مواجهة مشكلات الاستبعاد الاجتماعي التي يعاني منها بعض ضحايا العنف" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٤٠)، وانحراف معياري (٠,٦٩). وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على الهدف "تحقيق الدمج الاجتماعي والتأهيل النفسي لضحايا العنف في المجتمع" بمتوسط حسابي (٢,٣٧)، وانحراف معياري (٠,٧٥).

إجابة السؤال الثالث: ما معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين

العاملين في المرافق العدلية على محور معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٦). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	عدم رغبة بعض الأسر في الإبلاغ عن مشكلات العنف الأسري والمجتمعي.	٦	٧	١٦	١٨,٦	٦٤	٧٤,٤	٢,٦٧	٠,٦٠	١	موافق
٧	ضعف ثقة ضحايا العنف في أنفسهم وقدراتهم الاجتماعية والنفسية.	٤	٤,٧	٢٠	٢٣,٣	٦٢	٧٢,١	٢,٦٧	٠,٥٦	٢	موافق
٢	النظرة السلبية لضحايا العنف من بعض الأسر.	٨	٩,٣	٢٢	٢٥,٦	٥٦	٦٥,١	٢,٥٦	٠,٦٦	٣	موافق
٥	غياب بناء رؤية إستراتيجية واضحة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٤	٤,٧	٣٢	٣٧,٢	٥٠	٥٨,١	٢,٥٣	٠,٥٩	٤	موافق
٦	عدم توفير البيئة الأسرية المناسبة لحماية ضحايا العنف في المجتمع.	٦	٧	٣٢	٣٧,٢	٤٨	٥٥,٨	٢,٤٩	٠,٦٣	٥	موافق
٨	عدم وضوح الأرقام الخاصة أو نسب انتشار مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٨	٩,٣	٣٢	٣٧,٢	٤٦	٥٣,٥	٢,٤٤	٠,٦٦	٦	موافق
٣	ضعف المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية ضحايا العنف.	١٢	١٤	٢٦	٣٠,٢	٤٨	٥٥,٨	٢,٤٢	٠,٧٣	٧	موافق
٤	عدم استخدام الأسلوب العلمي في مواجهة مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية.	١٢	١٤	٣٤	٣٩,٥	٤٠	٤٦,٥	٢,٣٣	٠,٧١	٨	إلى حد ما
المتوسط الحسابي العام								٢,٥١	٠,٤٧		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات ذلك المحور، بمتوسط عام (٢,٥١ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٤٧). كما أتت موافقتهم على المعوق "عدم رغبة بعض الأسر في الإبلاغ عن مشكلات العنف الأسري والمجتمعي" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على المعوق "ضعف ثقة ضحايا العنف في أنفسهم وقدراتهم الاجتماعية والنفسية" بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٥٦). كما جاءت موافقتهم على المعوق "النظرة السلبية لضحايا العنف من بعض الأسر" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٥٦)، وانحراف معياري (٠,٦٦). وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على المعوق "غياب بناء رؤية إستراتيجية واضحة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وانحراف معياري (٠,٥٩).

إجابة السؤال الرابع: ما آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية؟

للإجابة على هذا السؤال، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على أبعاد محور آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي، وجاءت النتائج كما توضحها الجداول التالية:

جدول رقم (٧). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على محور آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي

م	أبعاد محور آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
١	دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلات ضحايا العنف	٢,٥٠	٠,٥٠	٩	موافق
٢	المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية	٢,٥٠	٠,٦٠	١٠	موافق
٣	تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٢,٧٢	٠,٤٧	١	موافق
٤	تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم	٢,٦٥	٠,٥٣	٣	موافق
٥	المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية	٢,٦٦	٠,٥١	٢	موافق

م	أبعاد محور آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
٦	التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف	٢,٦١	٠,٥٢	٥	موافق
٧	الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف	٢,٦٠	٠,٥٥	٦	موافق
٨	تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف	٢,٥٨	٠,٥٢	٨	موافق
٩	تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٢,٦٢	٠,٥٦	٤	موافق
١٠	صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٢,٦٠	٠,٤٩	٧	موافق
المتوسط العام		٢,٦٠	٠,٤٦	موافق	

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات محور "آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات ذلك المحور، بمتوسط عام (٢,٦٠ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٤٦). وأتت موافقتهم على آلية "تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٢)، وانحراف معياري (٠,٤٧). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٦)، وانحراف معياري (٠,٥١). كما جاءت موافقتهم على آلية "تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٥)، وانحراف معياري (٠,٥٣). وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٢)، وانحراف معياري (٠,٥٦).

وفيما يأتي النتائج التفصيلية فيما يتعلق بآليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي:

البُعد الأول: دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلات ضحايا العنف

جدول رقم (٨). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلات ضحايا العنف"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٤	تنمية وعي المجتمع بأهمية رعاية وحماية ضحايا العنف وأسرهم.	٤	٤,٧	١٢	١٤	٧٠	٨١,٤	٢,٧٧	٠,٥٢	١	موافق
٢	تكوين رأي عام قوى تجاه قضية الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	٢٨	٣٢,٦	٥٢	٦٠,٥	٢,٥٣	٠,٦٣	٢	موافق
٣	التشجيع الإعلامي المستمر للمواقف الإيجابية تجاه ضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٤	٢٧,٩	٥٤	٦٢,٨	٢,٥٣	٠,٦٦	٣	موافق
٦	تبني مجموعة من الحملات الإعلامية حول قضية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	١٠	١١,٦	٣٠	٣٤,٩	٤٦	٥٣,٥	٢,٤٢	٠,٦٩	٤	موافق
٥	إبراز النماذج الناجحة من ضحايا العنف في المجتمع والتي تعافت وقاومت العنف.	١٤	١٦,٣	٢٦	٣٠,٢	٤٦	٥٣,٥	٢,٣٧	٠,٧٥	٥	موافق
١	صنع سياسة إعلامية محورها قضية ضحايا العنف ومشكلاتهم.	١٤	١٦,٣	٢٨	٣٢,٦	٤٤	٥١,٢	٢,٣٥	٠,٧٥	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٥٠	٠,٥٠		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلات ضحايا العنف"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٥٠ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٠). وأتت موافقتهم على آلية "تنمية وعي المجتمع بأهمية رعاية وحماية ضحايا العنف وأسرهم" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٧)، وانحراف معياري (٠,٥٢)، وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "تكوين رأي عام قوي تجاه قضية الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وانحراف معياري (٠,٦٣).كما جاءت موافقتهم على آلية "التشجيع الإعلامي المستمر للمواقف الإيجابية تجاه ضحايا العنف" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وانحراف معياري (٠,٦٦).وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "تبني مجموعة من الحملات

الإعلامية حول قضية ضحايا العنف في المرافق العدلية"
بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وانحراف معياري (٠,٦٦).

البُعد الثاني: المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية

جدول رقم (٩). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٤	تسهيل إجراءات حصول ضحايا العنف على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.	٦	٧	٢٨	٣٢,٦	٥٢	٦٠,٥	٢,٥٣	٠,٦٣	١	موافق
٦	دعوة وتحريك ضحايا العنف لتنمية وعيهم بحقوقهم القضائية والاجتماعية والاقتصادية.	١٠	١١,٦	٢٠	٢٣,٣	٥٦	٦٥,١	٢,٥٣	٠,٧٠	٢	موافق
١	دعم مؤسسات المجتمع المختلفة التي تعمل في مجال حقوق ضحايا العنف.	٦	٧	٣٠	٣٤,٩	٥٠	٥٨,١	٢,٥١	٠,٦٣	٣	موافق
٥	دعم التنظيمات المحلية التي تسعى للمدافعة عن حقوق ضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٦	٣٠,٢	٥٢	٦٠,٥	٢,٥١	٠,٦٦	٤	موافق
٣	تطوير الأساليب والآليات المناسبة التي تساعد في دعم حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية.	١٢	١٤	٢٠	٢٣,٣	٥٤	٦٢,٨	٢,٤٩	٠,٧٣	٥	موافق
٢	متابعة استفادة ضحايا العنف من حقوقهم القضائية والاجتماعية والاقتصادية.	١٢	١٤	٢٨	٣٢,٦	٤٦	٥٣,٥	٢,٤٠	٠,٧٢	٦	موافق
المتوسط الحسابي العام								٢,٥٠	٠,٦٠		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل وذلك بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وانحراف معياري (٠,٦٣). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "دعوة وتحريك ضحايا العنف لتنمية وعيهم بحقوقهم القضائية والاجتماعية والاقتصادية" بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وانحراف معياري (٠,٧٠). كما جاءت موافقتهم على آلية "دعم مؤسسات المجتمع المختلفة التي عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٥٠ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٠). وأتت موافقتهم على آلية "تسهيل إجراءات حصول ضحايا العنف على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية" في المرتبة الأولى، تعمل في مجال حقوق ضحايا العنف" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٥١)، وانحراف معياري (٠,٦٣). وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "دعم التنظيمات المحلية التي تسعى للمدافعة عن حقوق ضحايا العنف" بمتوسط حسابي (٢,٥١)، وانحراف معياري (٠,٦٦).

البُعد الثالث: تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية

جدول رقم (١٠). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "فعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية "

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٢	ضرورة إسهام الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الأمنية لمعالجة مشكلات ضحايا العنف.	٢	٢,٣	١٦	١٨,٦	٦٨	٧٩,١	٢,٧٧	٠,٤٨	١	موافق
٣	تشجيع الدور الأمني للقضاء على مشكلات ضحايا العنف.	٤	٤,٧	١٤	١٦,٣	٦٨	٧٩,١	٢,٧٤	٠,٥٤	٢	موافق
٤	رصد العوامل والأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة العنف في المجتمع.	٦	٧	١٢	١٤	٦٨	٧٩,١	٢,٧٢	٠,٥٩	٣	موافق
٥	الشراكة بين المؤسسات الأمنية والاجتماعية لمواجهة مشكلات قضايا العنف في المرافق العدلية.	٤	٤,٧	١٦	١٨,٦	٦٦	٧٦,٧	٢,٧٢	٠,٥٥	٤	موافق
٦	مكافحة الظواهر الاجتماعية والأمنية المؤدية إلى انتشار ظاهرة العنف المجتمعي.	٦	٧	١٤	١٦,٣	٦٦	٧٦,٧	٢,٧٠	٠,٦٠	٥	موافق
١	تفعيل الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات ضد ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	١٨	٢٠,٩	٦٢	٧٢,١	٢,٦٥	٠,٦١	٦	موافق
المتوسط الحسابي العام								٢,٧٢	٠,٤٧	موافق	

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٧٢ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٤٧). وأتت موافقتهم على آلية "ضرورة إسهام الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الأمنية لمعالجة مشكلات ضحايا العنف" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٧)، وانحراف معياري (٠,٤٨). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "تشجيع الدور الأمني للقضاء على مشكلات ضحايا العنف" بمتوسط حسابي (٢,٧٤)، وانحراف معياري (٠,٥٤)، كما جاءت موافقتهم على آلية "رصد العوامل والأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة العنف في المجتمع" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٧٢)، وانحراف معياري (٠,٥٩). وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "الشراكة بين المؤسسات الأمنية والاجتماعية لمواجهة مشكلات قضايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٧٢)، وانحراف معياري (٠,٥٥).

البُعد الرابع: تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم.

جدول رقم (١١). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تنمية قدرة ضحايا العنف على المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم.	٤	٤,٧	١٨	٢٠,٩	٦٤	٧٤,٤	٢,٧٠	٠,٥٥	١	موافق
٤	إكساب ضحايا العنف مختلف المعارف والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية في المجتمع.	٤	٤,٧	٢٠	٢٣,٣	٦٢	٧٢,١	٢,٦٧	٠,٥٦	٢	موافق
٥	إتاحة الفرص لضحايا العنف من التمتع بالحق في المشاركة بصورة فعالة.	٤	٤,٧	٢٠	٢٣,٣	٦٢	٧٢,١	٢,٦٧	٠,٥٦	٣	موافق
٦	منح ضحايا العنف قدراً أكبر من الاعتماد على أنفسهم وتحمل المسؤولية الاجتماعية.	٦	٧	١٦	١٨,٦	٦٤	٧٤,٤	٢,٦٧	٠,٦٠	٤	موافق
٣	تعبئة الموارد والإمكانات المحلية لمواجهة مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	٢٢	٢٥,٦	٥٨	٦٧,٤	٢,٦٠	٠,٦٢	٥	موافق
٢	تفعيل إستراتيجية التمكين رباعية الأبعاد (المعرفي- النفسي- الاقتصادي- السياسي) لضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٠	٢٣,٣	٥٨	٦٧,٤	٢,٥٨	٠,٦٦	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٦٥	٠,٥٣		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية للمطالبة بحقوقهم"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٦٥ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٣). وأتت موافقتهم على آلية "تنمية قدرة ضحايا العنف على المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٠)، وانحراف معياري (٠,٥٥). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "إكساب ضحايا العنف مختلف المعارف والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية في المجتمع" بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٥٦). كما جاءت موافقتهم على آلية "إتاحة الفرص لضحايا العنف من التمتع بالحق في المشاركة بصورة فعالة" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٥٦)، وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "منح ضحايا العنف قدراً أكبر من الاعتماد على أنفسهم وتحمل المسؤولية الاجتماعية" بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠).

البُعد الخامس: المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية:

جدول رقم (١٢). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تصميم برامج اجتماعية وإعلامية لتعديل اتجاهات أفراد المجتمع تجاه ضحايا العنف.	٤	٤,٧	١٢	١٤	٧٠	٨١,٤	٢,٧٧	٠,٥٢	١	موافق
٢	تنظيم برامج إرشادية تشمل ضحايا العنف في المرافق العدلية وأسرهم.	٤	٤,٧	١٦	١٨,٦	٦٦	٧٦,٧	٢,٧٢	٠,٥٥	٢	موافق
٦	منح ضحايا العنف المساندة الوجدانية لمساعدتهم على التوافق النفسي والاجتماعي.	٤	٤,٧	١٨	٢٠,٩	٦٤	٧٤,٤	٢,٧٠	٠,٥٥	٣	موافق
٤	تقديم المساندة المعلوماتية لضحايا العنف وأسرهم لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.	٦	٧	١٨	٢٠,٩	٦٢	٧٢,١	٢,٦٥	٠,٦١	٤	موافق
٣	إتاحة الفرصة لضحايا العنف للمشاركة في القرارات المرتبطة بحياتهم الشخصية والاجتماعية.	٤	٤,٧	٢٤	٢٧,٩	٥٨	٦٧,٤	٢,٦٣	٠,٥٧	٥	موافق
٥	إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة بما يتناسب واحتياجات ضحايا العنف.	١٢	١٤	١٨	٢٠,٩	٥٦	٦٥,١	٢,٥١	٠,٧٣	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٦٦	٠,٥١		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٦٦ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥١). وأتت موافقتهم على آلية "تصميم برامج اجتماعية وإعلامية لتعديل اتجاهات أفراد المجتمع تجاه ضحايا العنف" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٧)، وانحراف معياري (٠,٥٢). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "تنظيم برامج إرشادية تشمل ضحايا العنف في المرافق العدلية وأسرهم" بمتوسط حسابي (٢,٧٢)، وانحراف معياري (٠,٥٥). كما جاءت موافقتهم على آلية "منح ضحايا العنف المساندة الوجدانية لمساعدتهم على التوافق النفسي والاجتماعي" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٧٠)، وانحراف معياري (٠,٥٥). وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "تقديم المساندة المعلوماتية لضحايا العنف وأسرهم لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع" بمتوسط حسابي (٢,٦٥)، وانحراف معياري (٠,٦١).

البُعد السادس: التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف:

جدول رقم (١٣). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٢	تنظيم دورات للعاملين في مجال حماية ضحايا العنف لتنمية مهاراتهم في التسويق الاجتماعي.	٦	٧	١٦	١٨,٦	٦٤	٧٤,٤	٢,٦٧	٠,٦٠	١	موافق
٣	الاستعانة بالخبراء لبناء خطة إستراتيجية للتسويق الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف.	٦	٧	١٨	٢٠,٩	٦٢	٧٢,١	٢,٦٥	٠,٦١	٢	موافق
٥	تنظيم برامج وفعاليات ومناشط دورية حول الحماية الاجتماعية لضحايا العنف.	٦	٧	٢٠	٢٣,٣	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٣	٠,٦١	٣	موافق
١	تسويق أفكار تهدف إلى تغيير السلوك السلبي تجاه ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٤	٤,٧	٢٨	٣٢,٦	٥٤	٦٢,٨	٢,٥٨	٠,٥٨	٤	موافق
٦	تفعيل دور التسويق الاجتماعي لبرامج حماية ضحايا العنف في مواجهة مشكلاتهم.	٨	٩,٣	٢٠	٢٣,٣	٥٨	٦٧,٤	٢,٥٨	٠,٦٦	٥	موافق
٤	استخدام التقنيات والأساليب التسويقية لبرامج الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية.	٨	٩,٣	٢٤	٢٧,٩	٥٤	٦٢,٨	٢,٥٣	٠,٦٦	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٦١	٠,٥٢		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٦١ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٢). وأتت موافقتهم على آلية "تنظيم دورات للعاملين في مجال حماية ضحايا العنف لتنمية مهاراتهم في التسويق الاجتماعي" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "الاستعانة بالخبراء لبناء خطة إستراتيجية للتسويق الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف" بمتوسط حسابي (٢,٦٥)، وانحراف معياري (٠,٦١).كما جاءت موافقتهم على آلية "تنظيم برامج وفعاليات ومناشط دورية حول الحماية الاجتماعية لضحايا العنف" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وانحراف معياري (٠,٦١)، وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "تسويق أفكار تهدف إلى تغيير السلوك السلبي تجاه ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٥٨)، وانحراف معياري (٠,٥٨).

البُعد السابع: الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف.

جدول رقم (١٤). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تشجيع التفاعل والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال حماية ضحايا العنف.	٦	٧	١٦	١٨,٦	٦٤	٧٤,٤	٢,٦٧	٠,٦٠	١	موافق
٣	تنويع إستراتيجيات الشراكة المؤسسية في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	٢٠	٢٣,٣	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٣	٠,٦١	٢	موافق
٤	تشجيع الشراكة بين مؤسسات رعاية ضحايا العنف والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع.	٦	٧	٢٢	٢٥,٦	٥٨	٦٧,٤	٢,٦٠	٠,٦٢	٣	موافق
٦	التنسيق والتعاون بين الجامعات والمؤسسات العاملة في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	٦	٧	٢٢	٢٥,٦	٥٨	٦٧,٤	٢,٦٠	٠,٦٢	٤	موافق
٥	إشراك جميع شرائح المجتمع في تقديم أوجه الحماية الاجتماعية لضحايا العنف.	٦	٧	٢٦	٣٠,٢	٥٤	٦٢,٨	٢,٥٦	٠,٦٣	٥	موافق
٢	دعم الشراكة بين مؤسسات رعاية ضحايا العنف محلياً وعالمياً.	١٠	١١,٦	٢٢	٢٥,٦	٥٤	٦٢,٨	٢,٥١	٠,٧٠	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٦٠	٠,٥٥		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٦٠ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٥). وأتت موافقتهم على آلية "تشجيع التفاعل والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال حماية ضحايا العنف" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "تنويع إستراتيجيات الشراكة المؤسسية في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وانحراف معياري (٠,٦١).كما جاءت موافقتهم على آلية "تشجيع الشراكة بين مؤسسات رعاية ضحايا العنف والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وانحراف معياري (٠,٦٢)، وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "التنسيق والتعاون بين الجامعات والمؤسسات العاملة في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وانحراف معياري (٠,٦٢).

البُعد الثامن: تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف:

جدول رقم (١٥). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٤	تشجيع الباحثين على دراسة متطلبات الحماية الاجتماعية في مجال حماية ضحايا العنف.	٦	٧	١٦	١٨,٦	٦٤	٧٤,٤	٢,٦٧	٠,٦٠	١	موافق
٦	دعم البحوث للتوصل للمستجدات الحديثة في مجالات حماية ضحايا العنف.	٤	٤,٧	٢٢	٢٥,٦	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٥	٠,٥٧	٢	موافق
١	توجيه البحوث لمعرفة العوامل المؤدية لانتهاكات حقوق ضحايا العنف.	٨	٩,٣	١٨	٢٠,٩	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٠	٠,٦٦	٣	موافق
٢	توجيه البحوث للتوصل إلى المستجدات الحديثة في مجالات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	٢٢	٢٥,٦	٥٨	٦٧,٤	٢,٦٠	٠,٦٢	٤	موافق
٣	تشجيع الدراسات البينية في مجال حماية وتأهيل ضحايا العنف نفسياً واجتماعياً.	١٠	١١,٦	٢٠	٢٣,٣	٥٦	٦٥,١	٢,٥٣	٠,٧٠	٥	موافق
٥	الاستفادة من الدراسات الأجنبية في مجال توفير الحماية الاجتماعية لضحايا العنف.	١٢	١٤	٢٨	٣٢,٦	٤٦	٥٣,٥	٢,٤٠	٠,٧٢	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٥٨	٠,٥٢		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٥٨ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٢). وأتت موافقتهم على آلية "تشجيع الباحثين على دراسة متطلبات الحماية الاجتماعية في مجال حماية ضحايا العنف" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "دعم البحوث للتوصل للمستجدات الحديثة في مجالات حماية ضحايا العنف" بمتوسط حسابي (٢,٦٥)، وانحراف معياري (٠,٦٧)، كما جاءت موافقتهم على آلية "توجيه البحوث لمعرفة العوامل المؤدية لانتهاكات حقوق ضحايا العنف" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وانحراف معياري (٠,٦٦)، وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "توجيه البحوث للتوصل للمستجدات الحديثة في مجالات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وانحراف معياري (٠,٦٢).

البُعد التاسع: تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية:

جدول رقم (١٦). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية"

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٤	رفع مستوى قدرات المسؤولين عن حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٤	٤,٧	١٨	٢٠,٩	٦٤	٧٤,٤	٢,٧٠	٠,٥٥	١	موافق
٣	تنمية الوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	١٨	٢٠,٩	٦٢	٧٢,١	٢,٦٥	٠,٦١	٢	موافق
٢	تشجيع الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف بما يضمن رضاهم عن الخدمات.	٦	٧	٢٠	٢٣,٣	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٣	٠,٦١	٣	موافق
٦	دعم نظم المعلومات لتفعيل الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف.	٦	٧	٢٠	٢٣,٣	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٣	٠,٦١	٤	موافق
١	العمل وفق أجندة محددة لتطوير الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٠	٢٣,٣	٥٨	٦٧,٤	٢,٥٨	٠,٦٦	٥	موافق
٥	تشجيع الاستثمار الاجتماعي كمتغير في التخطيط لبرامج حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٨	٩,٣	٢٢	٢٥,٦	٥٦	٦٥,١	٢,٥٦	٠,٦٦	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٦٢	٠,٥٦		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٦٢ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٦). وأتت موافقتهم على آلية "رفع مستوى قدرات المسؤولين عن حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٠)، وانحراف معياري (٠,٥٥). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "تنمية الوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٥)، وانحراف معياري (٠,٦١).كما جاءت موافقتهم على آلية "تشجيع الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف بما يضمن رضاهم عن الخدمات" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وانحراف معياري (٠,٦١)، وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "دعم نظم المعلومات لتفعيل الاستثمار الاجتماعي في مجال حماية ضحايا العنف" بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وانحراف معياري (٠,٦١).

البُعد العاشر: صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية:

جدول رقم (١٧). استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بُعد "صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية "

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٦	ربط السياسة الاجتماعية القائمة لحماية ضحايا العنف بالتغيرات المتلاحقة في المجتمع	٤	٤,٧	١٤	١٦,٣	٦٨	٧٩,١	٢,٧٤	٠,٥٤	١	موافق
٣	صياغة آليات إجرائية فاعلة لضمان الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية	٢	٢,٣	٢٨	٣٢,٦	٥٦	٦٥,١	٢,٦٣	٠,٥٣	٢	موافق
٤	مراجعة التشريعات المنظمة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	٢٠	٢٣,٣	٦٠	٦٩,٨	٢,٦٣	٠,٦١	٣	موافق
٥	دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦	٧	٢٢	٢٥,٦	٥٨	٦٧,٤	٢,٦٠	٠,٦٢	٤	موافق
١	دعم ثقافة المشاركة المجتمعية في صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٤	٢٧,٩	٥٤	٦٢,٨	٢,٥٣	٠,٦٦	٥	موافق
٢	تقليل الإجراءات البيروقراطية في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية لضحايا العنف.	٨	٩,٣	٢٨	٣٢,٦	٥٠	٥٨,١	٢,٤٩	٠,٦٦	٦	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٦٠	٠,٤٩		موافق

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المرافق العدلية على عبارات بعد "صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية"، إذ اتضحت موافقتهم بشكل عام على عبارات هذا البعد، بمتوسط عام (٢,٦٠ من ٣)، وبانحراف معياري (٠,٤٩). وأتت موافقتهم على آلية "ربط السياسة الاجتماعية القائمة لحماية ضحايا العنف بالتغيرات المتلاحقة في المجتمع" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧٤)، وانحراف معياري (٠,٥٤). وفي المرتبة الثانية جاءت موافقتهم على آلية "صياغة آليات إجرائية فاعلة لضمان الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وانحراف معياري (٠,٥٣).كما جاءت موافقتهم على آلية "مراجعة التشريعات المنظمة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، وانحراف معياري (٠,٦١)، وفي المرتبة الرابعة جاءت موافقتهم على آلية "دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلات ضحايا العنف في المرافق العدلية" بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وانحراف معياري (٠,٦٢).

نتائج تحليل المقابلات المفتوحة مع خبراء علم اجتماع الجريمة في الجامعات السعودية:

باستقراء تحليل نتائج المقابلات المفتوحة مع عدد (١٥) من خبراء علم اجتماع الجريمة في الجامعات السعودية، اتضح أنهم اتفقوا على الآتي:

– من وجهة نظر سعادتكم ما مستوى حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

مستوى جيد، ولكنه يحتاج إلى المزيد من تفعيل الإجراءات والنظم القانونية لضمان حفظ حقوق الضحايا ووقايتهم على المدى الطويل.

– من وجهة نظر سعادتكم ما الأهداف والمحددات الاستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

١. ممارسة الأفراد لحقوقهم على نحو فعال.
٢. تأهيل الأفراد وإعادة دمجهم بالمجتمع.
٣. توفير سبل الرعاية الاجتماعية للأفراد.
٤. الحد من ظاهرة العنف والاستجابة لاحتياجاتهم الاجتماعية.

ويتضح من ذلك أن أهم الأهداف والمحددات الإستراتيجية لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين، ضرورة ممارسة الأفراد لحقوقهم في إطار من المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الفاعلة وتنمية روح الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الأخر، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل الأفراد المعنفين، وإعادة دمجهم في المجتمع من خلال برامج وممارسات اجتماعية ونفسية فاعلة تساعدهم في التغلب على الضغوط النفسية التي يعانون منها جراء العنف الممارس ضدهم. إضافة إلى ذلك، ضرورة توفير سبل الرعاية الاجتماعية للأفراد المعنفين وأسرهم، خصوصا الفئات الضعيفة منهم؛ كالأطفال والنساء والمسنين، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ إستراتيجية واضحة للحد من ظاهرة العنف في المجتمع السعودي.

– من وجهة نظر سعادتكم ما معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

١. ضعف آليات الرقابة على إجراءات الحماية.

٢. عدم تطبيق إجراءات حماية ضحايا العنف بشكل شفاف وفعّال.
٣. عدم الاستعانة بدور مؤسسات المجتمع المدني وحكر عملية التنفيذ على بعض المؤسسات الرسمية.
٤. عدم قدرة الجهات المعنية بضحايا العنف على تقييم أعمالها.
٥. نظرة المجتمع السلبية لضحايا العنف ومعاملتهم كعناصر مهمشة داخل المجتمع.

ويتضح من ذلك أن أهم معوقات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين ضعف آليات الرقابة على إجراءات الحماية، وعدم وجود متابعة ومراقبة مستمرة وبأساليب متنوعة للتأكد من تطبيق تلك الإجراءات بفعالية، وبشكل شفاف وواضح، بالإضافة إلى عدم الاستعانة بدور مؤسسات المجتمع المدني في عمليات الرقابة على إجراءات تطبيق الحماية الاجتماعية، واقتصار ذلك على بعض المؤسسات الرسمية فقط. ومن ثم نجد عدم قدرة الجهات المعنية بضحايا العنف على تقييم أعمالها بشكل جيد، والحاجة إلى التقييم الخارجي من قبل مؤسسات حيادية، كما اتضح أيضا أن من أهم المعوقات نظرة المجتمع السلبية لضحايا العنف ومعاملتهم كأشخاص مستبعدين ومهمشين اجتماعيين وليس لهم أية حقوق.

- من وجهة نظر سعادتكم كيف يمكن تفعيل آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

الآلية الأولى: كيفية تفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلة العنف

١) عدم الترويج لظاهرة العنف وأشكالها السلبية.
٢) إبراز الآثار السلبية للعنف على مستوى الفرد والمجتمع.
٣) التأكيد على أن العنف سلوك سلبي من شأنه الإضرار بالمجتمع.
٤) عرض نماذج واقعية للعقوبات التي لحقت بمرتكبي هذا السلوك الاجتماعي الشاذ وغير السوي.
٥) إعداد البرامج التثقيفية الهادفة التي تسمو بالرسالة الاجتماعية لوسائل الإعلام.
٦) الالتزام بالموضوعية والاتزان حال عرض المشاهد العنيفة وعدم تصويرهم كأبطال.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلة العنف من عدم الترويج لظاهرة العنف وأشكالها السلبية، وكذلك إبراز الآثار السلبية للعنف على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وكذلك من خلال تأكيد جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة على أن العنف سلوك سلبي من شأنه الإضرار بالمجتمع، وضرورة عرض نماذج واقعية للعقوبات التي لحقت بمرتكبي هذا السلوك الاجتماعي الشاذ وغير السوي، حتى يكونوا عبرة لمن تسول لهم أنفسهم ارتكاب مثل هذه السلوكيات السلبية ضد الآخرين، وكذلك ضرورة إعداد البرامج التثقيفية الهادفة التي تسمو بالرسالة الاجتماعية لوسائل الإعلام، مع الالتزام بالموضوعية والاتزان حال عرض المشاهد العنيفة وعدم تصويرهم كأبطال.

الآلية الثانية: كيفية تفعيل آلية المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية

١) تشديد العقوبات الرادعة في حق مرتكبي السلوك العنيف.
٢) نشر الثقافة الصحيحة حول حقوق ضحايا العنف

وواجباتهم الاجتماعية.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل آلية المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية من خلال الحرص على تشديد العقوبات الرادعة في حق مرتكبي السلوك العنيف، وكذلك ضرورة نشر الثقافة الصحيحة حول حقوق ضحايا العنف وواجباتهم الاجتماعية، لما لهذه الإجراءات من أثر كبير في تحقيق الحماية الاجتماعية لضحايا العنف والمحافظة على حقوقهم.

الآلية الثالثة: كيفية تفعيل آلية الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف

١) تأهيل رجال الأمن وتزويدهم بالمعارف العلمية والعملية.
٢) توفير الدعم القانوني لضحايا العنف.
٣) تعريف ضحايا العنف بمركزهم القانوني وعدم المساس بحقوقهم الإنسانية.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل آلية الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف من خلال تأهيل رجال الأمن وتزويدهم بالمعارف العلمية والعملية، وضرورة توفير الدعم القانوني لضحايا العنف، وتثقيف ضحايا العنف وتعريفهم بمركزهم القانوني، وعدم المساس بحقوقهم الإنسانية، مع مساعدتهم على المطالبة بتلك الحقوق في إطار قانوني وتشريعي تحكمه النظم العامة في الدولة.

الآلية الرابعة: كيفية تفعيل آلية تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية للمطالبة بحقوقهم

١) توعية ضحايا العنف بحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية.
٢) إكساب الضحايا المزيد من القدرات العلمية والفنية.
٣) توفير التدريب الجيد والواعي لضحايا العنف.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل آلية تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم من خلال توعية ضحايا العنف في المجتمع بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وكذلك بواجباتهم تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم، مع ضرورة إكساب ضحايا العنف المزيد من القدرات العلمية والفنية حول كيفية مواجهة العنف الممارس ضدهم وإكسابهم الشجاعة النفسية والمادية لمواجهته والمطالبة بحقوقهم في جميع المؤسسات المنوطة بذلك، وتوفير التدريب الجيد والوعي لضحايا العنف بكيفية الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم.

الآلية الخامسة: كيفية تفعيل آلية المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية

توعية الأفراد بأهمية المساندة الاجتماعية وأثرها البناء في تمكين ضحايا العنف، وإكسابهم الشعور بالصحة والرفاهية.

الآلية السادسة: كيفية تفعيل آلية التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف

١) بناء القدرات التسويقية للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الأمنية.
٢) الاعتماد على مبدأ الإدارة الإستراتيجية في تسويق برامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف.
٣) استحداث إستراتيجيات التسويق الإلكتروني والاستفادة من مزاياها.

٤) خلق رأي عام داعم للمشاركة الإيجابية لحل قضية ضحايا العنف.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل آلية التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف من خلال بناء القدرات التسويقية للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الأمنية، وتطبيق مبدأ الإدارة الإستراتيجية في تسويق برامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف، وضرورة استحداث إستراتيجيات التسويق الإلكتروني والاستفادة من مزاياها من أجل خلق رأي عام داعم للمشاركة الإيجابية لحل قضية ضحايا العنف.

الآلية السابعة: كيفية تفعيل آلية الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف

١) التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية.

٢) تحديد الاختصاصات والأدوار بدقة والحد من تضاربها.

٣) التوظيف الجيد للجهود المبذولة من قبل المؤسسات الاجتماعية.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل آلية الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف من خلال التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية وتحقيق الشراكة بينهما من أجل حماية ضحايا العنف في المجتمع، وكذلك ضرورة تحديد الاختصاصات والأدوار بدقة بين هذه المؤسسات والحد من تضارب أهدافها، وذلك لتحقيق هدف مشترك وهو حماية ضحايا العنف في المجتمع. إضافة إلى ذلك ضرورة التوظيف الجيد للجهود المبذولة من قبل المؤسسات الاجتماعية.

الآلية الثامنة: كيفية تفعيل آلية تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف

١) توفير الدعم المالي اللازم.

٢) رسم سياسة للبحوث المطلوبة والتأكيد على التزام الباحثين بتنفيذها.

٣) توفير الدعم الفني اللازم لإكساب الباحثين الكفاءة والخبرة.

٤) التزام الهيئات أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة المستفيدة من البحوث المنفذة بتطبيق نتائج الدراسات التي قام بها الفريق البحثي.

ويتضح من ذلك أنه يمكن تفعيل آلية تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف من خلال توفير الدعم المادي المطلوب لإجراء مثل تلك البحوث والدراسات، وكذلك بناء رسم سياسة للبحوث المطلوبة والتأكيد على التزام الباحثين بتنفيذها، وتوفير الدعم الفني اللازم لإكساب الباحثين الكفاءة والخبرة، مع ضرورة التزام الهيئات أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة المستفيدة من البحوث المنفذة بتطبيق نتائج الدراسة التي قام بها الفريق البحثي.

الآلية التاسعة: كيفية تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية

تطبيق الإستراتيجيات الحديثة في مجال الاستثمار الاجتماعي، مثل: المشاركة النشطة للضحايا، والاستثمار طويل الأجل لضحايا العنف، والتمويل الموجه، وبناء القدرات المعنوية للضحايا، وقياس الأداء.

الآلية العاشرة: كيفية تفعيل آلية صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية

إذا طبقت الآليات أعلاه فإن ذلك سيكون تهيئة للوصول إلى سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

– من وجهة نظر سعادتكم ما ترتيب آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي؟

م	آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية	الترتيب
١	تفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة مشكلة العنف.	٥
٢	المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية.	١
٣	تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٦
٤	تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم.	٢
٥	المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية.	٣
٦	التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف.	٨
٧	الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف.	٩
٨	تشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية والأمنية حول ضحايا العنف.	٧
٩	تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	٤
١٠	صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.	١٠

ويستنبط من ذلك أن ترتيب آليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية في المجتمع السعودي من وجهة نظر عينة الخبراء الأكاديميين تركز في آلية المدافعة عن حقوق ضحايا العنف في المرافق العدلية، إذ تُعد المدافعة عن الحقوق من أهم ما يحتاج إليه ضحايا العنف في المجتمع نظرا لكونهم في وضع ضعف وعدم قدرة، مما يتطلب مساعدتهم في الدفاع عن حقوقهم المسلوبة، بالإضافة إلى ضرورة تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم، والتمكين هنا بمعنى المساعدة في الحصول على الخدمات والحقوق لضحايا العنف، تلك الخدمات والحقوق التي عجزوا عن الحصول عليها بسبب ضعفهم وعدم قدرتهم على مواجهة معنفيهم، مما يتطلب أيضا المساندة الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية، والتي تشتمل على المساندة المعلوماتية والنفسية والمادية والاجتماعية لضحايا العنف وبمختلف السبل المتاحة، مع ضرورة تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية، من خلال تنمية مهاراتهم وقدراتهم ومساعدتهم على الانخراط في المجتمع والتعامل معهم كقوى بشرية لها إمكانيات يمكن الاستفادة منها في مواجهة آثار العنف التي تعرضوا إليها، ومن هنا تأتي أهمية آلية تفعيل دور وسائل الإعلام سواء التقليدية والممثلة في الصحف والإذاعة والتلفزيون أم وسائل الإعلام الجديدة المتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وانستجرام .....إلخ في مواجهة مشكلة العنف في المجتمع.

الإجابة على التساؤل الخامس

ما أبرز التجارب والممارسات العالمية ذات العلاقة بآليات حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية؟

استنبط الفريق البحثي من عرض أهم الممارسات العالمية في حماية ضحايا العنف في المرافق العدلية، أنها قد تمثلت في ضرورة تخصيص محاكم للعنف الأسري تسهل من إجراءات التقاضي، وتساعد الضحايا على تخطي تلك الأزمة سريعاً ، وضرورة تقديم مختلف المعلومات لضحايا العنف من خلال الموقع الإلكتروني وخدمات الخط الساخن، مع تزويد المحاكم بالمعرفة والمعلومات الموثوقة وتصميم كتيب تعليمي للقضاة حول احتياجات ضحايا العنف في المرافق العدلية، مع تقديم الاستشارات والخدمات الاجتماعية والتسهيلات القانونية للضحايا العنف، بالإضافة إلى تقديم المبادرات والخدمات لضحايا العنف من خلال محكمة مخصصة لقضايا العنف الأسري تهدف إلى تسهيل الإجراءات القضائية في قضايا العنف وتقديم الدعم للضحايا، وكافة سبل الدعم والتوجيه والخدمات المختلفة لضحايا العنف منها المأوى والمرافقة للمحكمة وتقديم المشورة، مع إعداد دليل إرشادي للتعامل مع قضايا العنف الأسري للقضاة وإتباع تدابير خاصة أثناء إجراءات المحكمة لحماية ضحايا العنف، وإعداد خطة العنف الأسري والتي تهدف إلى ضمان تقديم أفضل الخدمات لضحايا العنف وإتباع أفضل الممارسات في قضايا العنف الأسري في المرافق العدلية.

التوصيات

(١) توصيات ذات علاقة بتطوير التشريعات والأنظمة:

١) إلزامية تدريب القضاة والعاملين في المحاكم في كيفية التعامل مع قضايا العنف وفهم احتياجاتهم.

٢) إعداد دليل خاص بالتعامل مع قضايا العنف يستهدف القضاة وأعوانهم.

٣) تشكيل لجنة مكونة من ممثلين من قضاة وأفراد شرطة والأفراد من الجمعيات الخيرية ومحامين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين لمراجعة السياسات الحالية ذات العلاقة المعمول بها لحماية ضحايا العنف وبناء منظومة متكاملة لدعم الضحايا وذلك وفقاً للممارسات العالمية.

(٢) توصيات ذات علاقة بدور القطاع غير الربحي والخاص:

١) إنشاء مركز خاص بالبحوث العدلية يهدف إلى تقديم المصادر العلمية الموثوقة للمحاكم وذلك لتطوير أدائها.

٢) التشجيع على إنشاء جمعيات تقدم الدعم لضحايا العنف، على غرار الدعم المادي والقانوني.

٣) أهمية توفير البيئة المناسبة لتحسين نوعية حياة ضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال منحهم الفرص المناسبة للتعبير عن آرائهم، وتنبيه هيئات المجتمع إلى حقوقهم واحتياجاتهم، وتقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل بما يتناسب مع احتياجاتهم.

٤) ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية والخاصة فيما يخص الخدمات التي تقدم لضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال بناء السياسات

والبرامج الرامية إلى الحد من مشكلاتهم، وتجنب مشكلات الاستبعاد الاجتماعي التي يعانون منها، ومع تحقيق الدمج الاجتماعي والتأهيل النفسي لهم.

(٣) توصيات ذات علاقة بإنشاء آليات جديدة:

١) إنشاء لجنة أو وحدة في المحاكم لدراسة حالات ضحايا العنف وتحديد احتياجاتهم وإحالتهم للجهات المقدمة للدعم، تمهيداً لإنشاء محاكم متخصصة للعنف الأسري في المستقبل.

٢) ضرورة تفعيل الدور الأمني في مجال حماية ضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال تمكين ضحايا العنف في المرافق العدلية من المطالبة بحقوقهم، وتفعيل الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية لحماية ضحايا العنف.

٣) أهمية تفعيل دور الاستثمار الاجتماعي لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية من خلال التسويق الاجتماعي لبرامج الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف، بالإضافة إلى صنع سياسة اجتماعية فاعلة لحماية ضحايا العنف في المرافق العدلية.

٤) ضرورة تنمية وعي المجتمع بأهمية رعاية وحماية ضحايا العنف وأسرهم، ويتحقق ذلك من خلال تكوين رأي عام قوي تجاه قضية الحماية الاجتماعية لضحايا العنف في المرافق العدلية، مع التشجيع الإعلامي المستمر للمواقف الإيجابية تجاه ضحايا العنف.

٥) أهمية تسهيل إجراءات حصول ضحايا العنف على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، من خلال دعوة وتحريك ضحايا العنف لتنمية وعيهم بحقوقهم القضائية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضا دعم مؤسسات المجتمع المختلفة التي تعمل في مجال حقوق ضحايا العنف.

٦) ضرورة مساعدة ضحايا العنف من خلال الأخصائيين الاجتماعيين على تحقيق التوافق والاتزان النفسي، وتغيير النظرة السائدة السلبية تجاههم، نظراً لإخفاء بعض الأسر بعض حوادث العنف الأسري والمجتمعي التي تقع والتكتم عليها، واهتزاز ثقة ضحايا العنف بأنفسهم وقدراتهم على التكيف مع المحيطين بهم.

٧) أن توفر الدولة مستشارين مدربين لمساعدة الشرطة والقضاة والضحايا في حالات العنف المنزلي ولمساعدة مرتكبي هذا العنف، كما ينبغي أن تضطلع الدولة ببرامج المستشارين المتعلقة بمرتكبي العنف المنزلي بالإضافة إلى القضاء الجنائي وليس كبديل له.

(٤) توصيات عامة

١) توفير محامين لضحايا العنف من قبل الدولة لمساعدتهم في المطالبة بحقوقهم وتمثيلهم أمام المؤسسات القضائية.

٢) تشجيع المحامين على التطوع في الدفاع عن ضحايا العنف كنوع من المسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني تجاه أبناء وطنهم المستضعفين.

٣) ٣ـــ ضرورة إسهام الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات الأمنية بمعالجة مشكلات ضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال التأهيل والتدريب الجيد للأخصائيين ورفع مستويات قدراتهم على التعامل مع مشكلات الضحايا المتطورة باستمرار.

٤) تنمية قدرة ضحايا العنف على المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم، ويتحقق ذلك من خلال

إكسابهم الثقة في أنفسهم وقدرتهم على التوازن النفسي والاجتماعي، مع إكسابهم مختلف المعارف والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية في المجتمع.

٥) تصميم برامج اجتماعية وإعلامية لتعديل اتجاهات أفراد المجتمع تجاه ضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال تنظيم برامج إرشادية تشمل ضحايا العنف وأسرهم، ومنحهم المساندة الوجدانية لمساعدتهم على التوافق النفسي والاجتماعي.

٦) أهمية تشجيع التفاعل والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال حماية ضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال مراعاة تنويع إستراتيجيات الشراكة المؤسسية فيما بينهم، والتنسيق والتعاون بين الجامعات والمؤسسات العاملة، وإشراك مختلف شرائح المجتمع في تقديم أوجه الحماية الاجتماعية لضحايا العنف.

٧) تشجيع الباحثين على دراسة متطلبات الحماية الاجتماعية في مجال حماية ضحايا العنف، ويتحقق ذلك من خلال دعم البحوث للتوصل إلى المستجدات الحديثة، وتوجيه البحوث لمعرفة العوامل المؤدية إلى انتهاكات حقوق ضحايا العنف.

المقترحات:

يقترح الفريق البحثي إجراء دراسات مستقبلية مشابهة للدراسة الحالية ومكملة لها مثل:

١) العلاقة بين تشديد الإجراءات الأمنية لمواجهة العنف ومستويات العنف الموجه للأطفال في المجتمع السعودي.

٢) أثر التدريب والتأهيل على تحقيق التوافق الاجتماعي والنفسي لضحايا العنف.

٣) دور المؤسسات الخيرية والتطوعية في حماية ضحايا العنف بالمجتمع.

٤) دور الأخصائيين الاجتماعيين في اكتساب ضحايا العنف لحقوقهم القضائية والاجتماعية والنفسية.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

أحمد، صفاء أبوبكر (٢٠١١). **التدخل المهني ببرنامج من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار الأسري للزوجة المعنفة**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أحمد، ممدوح صابر (٢٠١٢). أشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، العدد الثامن، المجلد الأول، الجمعية الأردنية لعلم النفس.

الآزورى، البدري جابر (٢٠١٢). **عوامل العنف ضد الزوجات وأشكاله**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

إسماعيل، أمنيا عبده السيد (٢٠١٢). **التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال إغاثة المرأة المعنفة أسرياً**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

إسماعيل، محمد، صباح (٢٠١٣). **نموذج المساعدة المتبادلة في خدمة الجماعة والتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية لدى المرأة المعنفة**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

التوافله، قاسم سليمان (٢٠١٢). أنماط العنف الموجه ضد كبار السن المقيمين في مؤسسات المسنين بالأردن، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد (٢٨)، العدد (٥٥).

جبريل، موسى عبد الخالق ومحمد، أسماء عبد الحسين (٢٠١٣). أثر برنامج علاجي لخفض أعراض ضغط ما بعد الصدمة لدى النساء المعنفات في الأردن، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، المجلد (٤٠)، العدد الأول.

جمعة، مجدي محمد (٢٠١٣). **العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أكاديمية الشرطة، القاهرة.

حسن، حسن مصطفي والزغل، علاء علي (٢٠١٠). فاعلية شبكة الأمان الاجتماعي في مصر، **المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرون لخدمة الاجتماعية**.

حسن، عبد الحميد غزى (٢٠٠٥). العنف المتسلط على الزوجة "المشكلات، الأسباب، الحلول"، **مجلة الوعي الإسلامي**، الكويت، العدد (٤٧٧).

الريالات، فليحان سليمان (٢٠١٢). مدى فاعلية برنامج إرشادي علاجي لتخفيف أعراض ما بعد الصدمة لدى عينة من الفتيات المعنفات، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، العدد (٩٢)، المجلد (٢٣)، الجزء الثاني، أُكتوبر.

شقير، زينب محمود (٢٠٠٥). **العنف والاغتراب النفسي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الضوينى، سعاد رشدي (٢٠١١). **بعض الاضطرابات النفسية المرتبطة بإدراك المرأة المتزوجة للعنف الأسري المادي والمعنوي وعلاقتها بالرضا الزواجي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها.

العاني، وجيهة ثابت وآخرون (٢٠٠٤). آلية إدارة البرامج والمشاريع التربوية "نموذج مقترح"، ورقة عمل، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، **اللقاء التربوي الرابع**، ٣-٥ ابريل.

عبد العزيز، الجوهرة بنت سعود (٢٠١١). دور الخدمة الاجتماعية مع حالات العنف الأسري ضد المرأة في محاكم الأسرة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٣٠)، الجزء الخامس.

عبد العزيز، عزة (٢٠١١). نحو برنامج إرشادي مقترح في طريقة خدمة الجماعة لتغلب المرأة المعنفة على الضغوط الاجتماعية التي تواجهها، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٣٠)، الجزء الرابع، أبريل.

العمر، معن خليل (٢٠١٥). العنف الأسري المستتر في سوء معاملة الأطفال، **مجلة الفكر الشرطي**، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد (٢٤)، العدد (٩٢).

عوض، شعبان عبد الصادق (٢٠١١). برنامج إرشادي معرفي لتنمية وعى الشباب الجامعي بالعوامل المؤدية للعنف الزواجي، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٣١)، الجزء (١٣).

القرشي، فتحية حسين وآخرون (٢٠١٤). العنف ضد المسنين في عصر العولمة: دراسة ميدانية على عينة من المسنين في أربع مدن سعودية، **مجلة الاجتماعية**، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، العدد السابع.

محمد، عبد الله (٢٠١١). استخدام الزوج للعنف ضد زوجته المعلمة في رياض الأطفال وعلاقته ببعض المتغيرات، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد (٢٩).

محمود، خالد صالح (٢٠١١). التدخل المهني للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها المرأة المعنفة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٣١)، الجزء الثامن، أُكتوبر.

المرســـى، ولاء عرفان (٢٠١١). **تقييم فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة المساء إليها**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

المصــري، ســعيد وآخرون (٢٠٠٧). **ســياســات وبرامج التضــامن الاجتماعي في ضــوء البرامج الدولية**، القاهرة: مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

منظمة الصـــحة العالمية (٢٠١١). **صـــحة المرأة والعنف الممارس ضـــدها في البيت**، المكتب الإقليمي للشـــرق المتوسط.

وزارة العدل (٢٠١٩م). مبادرات الوزارة، المملكة العربية الســـعوديـة، الموقع الالـكـتروني، متـوافـر عـلـى: https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/vision2030/Pages/Initiative.aspx

المراجع الأجنبية:

Blackwell, Nathali (2013).; How do attachment style and social support contribute to women's psychopathology following intimate partner violence? Examining Clinician ratings Versus Self-report, *Journal Ofof Anxiety Disorders*, Vol. 27, No. 3.

Garcia, A. Bonilla & Garcia, J. Gruat, J. V. (2010).; Social Protections a Life Cycle Continuum Investment for Social Justice, Poverty Reduction and Sustainable Development.

Hage, M. S. Sally (2000). The role of counseling, Psychology in preventing Marriage against Female intimates, *Journal of Counselingof Counseling Psychologist*, Vol. 28, No. 4.

Hanan, C. C. (1997). Support services Forfor family members suffering from domestic violence in Zarqas City- Jordan, Master degree Of of Art in political science, American University, Cairo.

Holmes, Rebecca Holmes (2001). The role of social protection programs in supporting education in conflict affected situations, *Quarterly Review of Comparative Education, UNESCO IBE*, Vol 4.

Jina, R. & Thomas, L. (2013). Health consequences of sexual violence against women, best practice & research clinical obstetrics & gynecology, *Journal of clinical psychology*, Vol. 27, No. 1.

Murray, A., Richard, J. & Suzanne, K. (1985). Behind closed doors: violence in the American family, New York: Doubleday Ppublisher.

Saile, R., Neuner, F., Ertl, V., & Catani, C. (2013). Prevalence and predictors of partner Violence violence against women in the aftermath of war: A survey among couples in Northern Uganda, *Social Science & Medicine*, Vol. 86, No. 11.

Torrubiano, J & Vives, C. (2013). Application of the putting Women First protocol Protocol in a study on Violence violence against immigrant women in Spain, Gaeta Sanitaria.

Woodward, M., Patton, S., Olsen, S., & Jones, J., Reich, C.

Xiaohe, X., Kent, R. & Bangon, S. (2011). Understanding gender and domestic violence from a sample of married women in urban Thailand, USA, *Journal of family*, Vol. 32, No. 6.